الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي اليومي / الثلاثاء

1435/2/14هـ الموافق 2013/12/17م

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	12
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	17
حقوق الانسان في العالم	38

قصور في الخدمات وتردي الوضع النفسي للأطفال

حقوق الإنسان ترصد 9 ملاحظات على دار التربية بالمدينة

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 14 صفر 1435هـ - 17 ديسمبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/mobile/20131217/Con20131217662704.htm

أفصحت المشرف على مكتب الجمعية الوطنية لحقوق الانسان بالمدينة المنورة شرف القرافي عن أن فريقا من المكتب قام بجولة مفاجئة على مبنى دار التربية الاجتماعية في المدينة المنورة أسفر عن رصد 9 ملاحظات.

تمثلت الملاحظات في قصور في الخدمات المقدمة للأطفال، والتى تمس الحق في المعيشة والسكن المناسب والترفيه حيث إن المصروف اليومي 10 ريالات، تشمل مصروف المدرسة والاحتياجات اليومية، و 400 ريال تصرف لكل منهم كل ستة أشهر لا تكفي للمشتريات الشخصية، وسوء تجهيز السكن فالأثاث قديم والمهاجع (الغرف الخاصة بالنوم) يشترك 10 أشخاص في كل صالة كبيرة، مع افتقاد ستائر على النوافذ تقيهم ضوء الشمس في اوقات الراحة، فيما فرشت صالة الطعام بسجادة واحدة على الأرض، بالإضافة إلى عدم وجود غسالات للملابس، حيث يتم جمع الملابس كل فترة لتنقل للمغسلة، كما ان ثلاجات الطعام خالية تماما من أي أطعمة، حيث يأتيهم الطعام في أوقات محددة، والصالة الرياضية مغلقة لوجود مشروع ترميم منذ سنتين عطل الأنشطة، فيما وسيلة المواصلات عبارة عن باص واحد صغير لنقل 39 من النزلاء، وعدم وجود طبيب أو ممرض دائم فالممرض يداوم فترة واحدة فقط. بالإضافة إلى عدم تمكينهم من حقهم في الترفيه فهم محرومون من الرحلات والزيارات لمناطق المملكة.

كما لاحظ الوفد ان الوضع النفسي لهؤلاء الأطفال غير جيد ويبدو عليهم الإحباط واليأس يصاحب ذلك غياب تام للأنشطة الدينية والثقافية.

وأضافت مشرفة حقوق الإنسان: تأتي هذه الزيارة ضمن اختصاصات الجمعية وواجباتها ووفق نظامها للتعرف على مدى مطابقة هذه المؤسسات لمبادئ حقوق الإنسان واتفاقية حقوق الطفل، لافتة الى ان الشريعة الخالدة بروحها السامية وأهدافها الإنسانية ومقاصدها العليا تعزز توجهات وأهداف الاتفاقية في توافير الرعاية الخاصة والمساعدة اللازمة للطفل، والطفل اليتيم ورد ذكره في اتفاقية حقوق الطفل في المادة (20) الفقرة (1)، عندما عرفته (بالطفل المحروم من بيئته العائلية بصفة موقتة أو دائمة)، حيث تولي هذه الاتفاقية الاعتبار الأول لمصالح الطفل الفضلى.

نفذ الزيارة كل من محمد الرحيلي وسليمان الوافي وعادل حملي، فيما التقى الوفد بالنزلاء من الفئة العمرية 16-18 عاما وتفقد مرافق الدار والتقى بالأيتام واستمع لمطالبهم وفق حقهم المكفول لهم بالمادة 12 من الاتفاقية ذاتها (تكفل الدول الأطراف في هذه الاتفاقية للطفل القادر على تكوين آرائه الخاصة حق التعبير عن تلك الآراء بحرية في جميع المسائل التي تمس الطفل، وتولى آراء الطفل الاعتبار الواجب).

وأشارت المشرف على حقوق الإنسان الى أن جميع ما ذكر ينافي تماما المادة 27 من اتفاقية حقوق الطفل التي نصت على أن (تعترف الدول الأطراف بحق كل طفل في مستوى معيشي ملائم لنموه البدني والعقلي والروحي والمعنوي والاجتماعي)، آملة أن يجد هؤلاء النزلاء الرعاية المأمولة على أساس أنها حق لهم.

فيما أشارت إلى أنه سيتم مخاطبة مكتب الجمعية الجهة المختصة بما تم رصده من ملاحظات ويرفع تقرير متكامل رئيس الجمعية الدكتور مفلح القحطاني.

"حقوق الإنسان":قصور في خدمات "دار التربية" في "المدينة" .. وإساءة معاملة الأطفال

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 14 صفر 1435هـ - 17 ديسمبر 2013م
http://alhayat.com/Details/582874

المدينة المنورة -مصلح مطر

رصد مكتب الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة المدينة المنورة قصوراً في الخدمات المقدمة لنزلاء دار التربية الاجتماعية، متمثلاً في ضعف المصروف اليومي، وسوء تجهيز السكن بالأثاث المناسب، إضافة إلى عدم تمكين النزلاء من حقهم في الترفيه، مؤكداً مخاطبة الجهة المختصة بما تم رصده من ملاحظات، مع رفع تقرير كامل إلى رئيس الجمعية الدكتور مفلح القحطاني.

وأوضحت مشرفة مكتب الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة المدينة المنورة الدكتورة شرف القرافي أن المكتب رصد ملاحظات عدة أثناء زيارة وفد من مكتب الجمعية إلى دار التربية الاجتماعية في المدينة المنورة للبنين، مشيرة إلى أن الملاحظات تمحورت في قصور الخدمات المقدمة لهم التى تمس حقهم في المعيشة، السكن المناسب، والترفيه.

وقالت الدكتورة القرافي إن قصور الخدمات تمثل في ضعف المصروف اليومي لنزلاء الدار المحدد بنحو 10 ريالات، تشمل مصروف المدرسة، وحاجاتهم اليومية، إضافة إلى صرف 400 ريال كل ستة أشهر، وهي لا تكفى للمشتريات الشخصية للنزلاء، مع سوء تجهيز السكن، إذ إن الأثاث قديم، والغرف الخاصة بالنوم يشترك فيها نحو 10 أشخاص في صالة كبيرة، مع عدم وجود ستائر على النوافذ تقيهم ضوء الشمس في أوقات الراحة.

وأشارت إلى أن وفد المكتب لاحظ عدم وجود غسالات لغسل ملابس النزلاء فيها، فهم يجمعون ملابسهم كل فترة لنقلها إلى المغسلة، كما أن صالة الطعام عبارة عن سجادة واحدة فقط مفروشة على الأرض، في حين أن ثلاجات الطعام خاوية تماماً من أي أطعمة، فالطعام يأتيهم في أوقات محددة، مبينة أن الصالة الرياضية مغلقة بسبب وجود مشروع ترميم منذ عامين عطل تنفيذ الأنشطة، ووسيلة المواصلات تتمثل في حافلة واحدة صغيرة تنقل حوالى 39 نزيلاً فقط.

وأفادت بعدم وجود طبيب أو ممرض دائم، فالممرض يداوم لفترة واحدة فقط، إضافة إلى عدم تمكينهم من حقهم في الترفيه، فهم محرومون من الرحلات والزيارات لمناطق السعودية، كما لاحظ الوفد أن الوضع النفسي لهؤلاء الأطفال غير جيد، ويبدو عليهم الإحباط واليأس، مع غياب تام للأنشطة الدينية والثقافية.

وأكدت مشرفة مكتب الجمعية الوطنية لحقوق الانسان في منطقة المدينة المنورة أن الملاحظات التي رصدها وفد المكتب تنافي تماماً الحقوق المكفولة لهم بموجب المادة 27 من اتفاقية حقوق الطفل، التى انضمت لها السعودية واعتبرتها من أنظمتها، إذ نصت المادة على أن «تعترف الدول الأطراف بحق كل طفل في مستوى معيشي ملائم لنموه البدني، العقلي، الروحي، المعنوي، والاجتماعي»، متمنية أن يحظى هـــؤلاء الأطفـال بالرعاية المـأمولة على أساس أنها حق لهم.

وبينت أن الوفد التقى بالنزلاء من الفئة العمرية التي تتراوح أعمارهم بين 16 و 18 عاماً، كما تفقد الوفد مرافق الدار، والتقى بالأيتام واستمع إلى مطالبهم وفقاً لحقهم المكفول لهم بالمادة 12 من الاتفاقية ذاتها «تكفل الدول الأطراف في هذه الاتفاقية للطفل القادر على تكوين آرائه الخاصة حق التعبير عن تلك الآراء بحرية في جميع المسائل التي تمس الطفل، وتولي آراء الطفل الاعتبار الواجب»، مشيرة إلى أن المكتب سيخاطب الجهة المختصة بما تم رصده من ملاحظات، وسيرفع تقريراً متكاملاً لرئيس الجمعية الدكتور مفلح القحطاني.

116111 خط هاتفي موحد لشكاوى "طفل يتكلّم.. الكلّ يستمع»

المصدر: جريدة الشرق الثلاثاء 14 صفر 1435هـ - 17 ديسمبر 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/12/17/1025240

الرياض – نايف السهلي

انطلقت صباح أمس الأول، فعاليات المؤتمر الإقليمي لخط مساندة الطفل في المملكة، تحت شعار «طفل يتكلم.. الكل يستمع»، برعاية رئيس برنامج الأمان الأسري الوطني ورئيس المجلس الإشرافي لخط مساندة الطفل، الأميرة عادلة بنت عبدالله بن عبدالعزيز، ويستضيف الفعاليات جامعة الملك سعود بن عبدالعزيز للعلوم الصحية في مركز المؤتمرات الدولي بالجامعة في الرياض، وذلك بحضور مدير الجامعة الدكتور بندر بن عبدالمحسن القناوي المدير العام التنفيذي للشؤون الصحية بوزارة الحرس الوطني، ويستمر المؤتمر لمدة ثلاثة أيام من 16 إلى 18 ديسمبر الجاري.

وأكدت الأميرة عادلة في كلمتها أن إقرار نظام الحماية من الإيذاء في شهر شوال الماضي يعتبر نقلة نوعية في مجال الحماية الاجتماعية من خلال ما تضمنه من بنود جاءت داعمة لجهود الوقاية من العنف في المجتمع ورادعة للمتجاوزين، موضحة أن الجانب الوقائي في نظام الحماية من الإيذاء يمثل أحد المحاور الرئيسة التي عمل عليها برنامج الأمان الأسري الوطني منذ تأسيسه، وأن أحد الأهداف المهمة التي أنجزت هي هذا الخط المجاني «خط مساندة الطفل 116111».

وشدد رئيس الجمعية السعودية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني على أهمية الخط المجاني، مؤكداً أن مثل هذه الخطوات مهمة في نشر ثقافة الحقوق داخل مجتمعنا، مبيناً أن جمعية حقوق الإنسان شريكة في هذا الخط المساند.

بعد ذلك تم الإعلان الرسمي عن إطلاق خط مساندة الطفل في المملكة الموحد (116111)، الذي يرتكز على اتصال مجاني يستقبل كل الشكاوى المتعلقة بالأطفال دون سن الثامنة عشرة، ويقدم للمتصلين المشورة الفورية لهم والإحالة للجهات المعنية والمتابعة حسب ما تقتضيه الحالة.

ويشتمل المؤتمر على معرض مصاحب وعلى برنامج علمي، يتضمن عدداً من الجلسات العلمية التي تتواصل خلال أيام المؤتمر الثلاثة، حيث ناقشت الجلسة الأولى في اليوم الأول: حقوق الطفل ودور خط المساندة في تعزيزها، حقوق الأطفال والشباب في المملكة، حقوق الطفل في المملكة والوضع الراهن وطموحات المستقبل، خط مساندة الطفل ودوره في تعزيز حقوق الطفل: رؤية استشرافية، حماية الطفل في الدول النامية: النجاحات والتحديات.

فيما ناقشت الجلسة الثانية: إنشاء مساندة الطفل، صوت الشباب في المجتمع، خط مساندة الطفل الدولية ودعم خطوط مساندة الطفل في الشرق الأوسط، خط مساندة الطفل في المملكة: من الفكرة إلى الإنجاز.

وستتناول الجلسة الثالثة في اليوم الثاني من المؤتمر، تجارب خطوط مساندة الطفل في كل من: الأردن، الإمارات (دبي والشارقة)، البحرين، الجزائر، قطر، أما في الجلسة الرابعة فستخصص لتكون حلقة نقاش «كيف تدعم المؤسسات الحكومية خط مساندة الطفل؟»، وسيديرها الدكتور ماجد العيسى نائب المدير التنفيذي لبرنامج الأمان الأسري الوطني، وسيشارك فيها: إبراهيم الشتري من إمارة الرياض، الدكتور إبراهيم الشدي من هيئة حقوق الإنسان، الدكتور عبدالحميد الحبيب من وزارة الصحة، موضي الزهراني من وزارة الشؤون الاجتماعية، سليمان الجبر وعمره بخرجي من وزارة التربية والتعليم، والعقيد محمد العولة من وزارة الداخلية الأمن العام.

بينما ستناقش الجلسة الخامسة من اليوم الثاني، نظم الاتصالات وخط مساندة الطفل، استخدام الشباب الإيجابي لوسائل التواصل الاجتماعي، الخطة الاستراتيجية والتهيئة التقنية لإنشاء خط مساندة الطفل، استخدام التقنية ووسائل الاتصال للشباب واليافعين.
وستتطرق الجلسة السادسة من اليوم الثالث لتجارب الدول العربية في خطوط مساندة الطفل (لبنان، مصر، اليمن)، فضلاً عن تجارب دولية من (الدنمارك، وأمريكا).
أما الجلسة السابعة فستناقش «المجتمع المدني والقطاع الخاص ومناصرة خط مساندة الطفل»، مساهمة الشباب في دعم مؤسسات المجتمع المدني، فيما ستستعرض الجلسة الثامنة والأخيرة الدراسات العلمية والبحوث في خط مساندة الطفل، قواعد البيانات في خط مساندة الطفل، مستقبل البحث العلمي في خط مساندة الطفل.
كما سيتخلل أيام المؤتمر برامج ثقافية، تتناول عدداً من ورش العمل والمحاضرات العامة لعدد من المختصين في هذا المجال.

الرياض تكمل تشريعات "مكافحة الإرهاب" وتمويله

مجلس الوزراء: تحمل الدولة لنصف رسوم الخدمات3 سنوات

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 14 صفر 1435هـ - 17 ديسمبر 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=171431&CategoryID=5

الرياض: تركي الصهيل، نايف الرشيد 2013-12-16 10:45 PM
ملفات محلية وإقليمية وعالمية سيطرت على جلسة مجلس الوزراء التي انعقدت برئاسة ولي العهد صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبد العزيز في الرياض أمس. وجددت الرياض بعد اطلاع المجلس على تقرير اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة المخصص لبحث المفاوضات بين الحكومات بشأن إصلاح مجلس الأمن، التزامها العمل مع الأسرة الدولية بصورة شاملة وعادلة وشفافة للتحرك إلى الأمام في عملية إصلاح مجلس الأمن.
محليا، أكملت المملكة منظومة التشريعات الخاصة بمكافحة الإرهاب وتمويله، بإقرارها مشروع النظام الجزائي الخاص بهذا الأمر. وفيما رحبت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان على لسان رئيسها الدكتور مفلح القحطاني عبر تصريح إلى "الوطن" بهذا القرار، إلا أنها شددت على أهمية تطبيقه بعد صدور لائحته التنفيذية بما يحصر النصوص الواردة فيه على "وقائع محددة".
وبينما وافق المجلس على استمرار العمل بأن تتحمل الدولة لمدة 3 سنوات إضافية 50% من رسوم جوازات السفر ورخص السير ونقل الملكية وتجديد رخصة الإقامة للعمالة المنزلية، أقر القانون الموحد الاسترشادي لمحاكم الأسرة بالخليج.

وافق مجلس الوزراء على النظام الجزائي لجرائم الإرهاب وتمويله، على أن يستمر العمل بالأحكام المتعلقة بالعقوبات ذات الصلة بجرائم تمويل الإرهاب والأعمال الإرهابية والمنظمات الإرهابية، المنصوص عليها في نظام مكافحة غسل الأموال.
كما وافق المجلس في جلسته التي رأسها ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز في قصر اليمامة بمدينة الرياض ظهر أمس على تحمل الدولة لمدة ثلاث سنوات 50% من رسوم جوازات السفر ورخص السير ونقل الملكية وتجديد رخصة الإقامة للعمالة المنزلية، وقرر استمرار تحمّل الدولة الفرق بين فئة الرسم المطبق بموجب التعريفة الجمركية الموحدة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وفئة رسم الحماية المطبق حالياً في المملكة، وذلك لمدة ثلاث سنوات، كما وافق المجلس على قانون "نظام" المستحضرات البيطرية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وفي مستهل الجلسة عبر ولي العهد باسم خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز عن بالغ التقدير لإخوانه قادة ورؤساء وفود دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على ما بذلوه من جهود في أعمال الدورة الـ 34 للمجلس الأعلى لمجلس التعاون الخليجي التي اختتمت في الكويت.

تعزيز التعاون

وأوضح وزير الثقافة والإعلام، الدكتور عبدالعزيز خوجة، عقب الجلسة، أن المجلس نوه بالقرارات التي اشتمل عليها البيان الختامي للدورة الـ 34 للمجلس الأعلى لمجلس التعاون الخليجي، وإعلان الكويت، والتي جاءت ترجمة للجهود المبذولة لتعزيز مسيرة التعاون المشترك، وعبرت عن مواقف دول المجلس تجاه التطورات والقضايا السياسية الإقليمية والدولية.

ورحب المجلس بالقرارات الصادرة عن اجتماعات المجلس الوزاري لمنظمة التعاون الإسلامي في دورته الأربعين في غينيا، مشدداً على ما عبرت عنه المملكة في كلمتها خلال الاجتماعات تجاه عدد من التحديات والتطورات التي تتعرض لها شعوب الأمة الإسلامية، خاصة ما تتعرض له مدينة القدس من انتهاكات من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي والمخطط الصهيوني الهادف إلى تقسيم المسجد الأقصى المبارك زمانيا ومكانيا، مؤكداً أهمية الوقوف الجاد والحازم أمام هذه الانتهاكات لإنقاذ المسجد الأقصى من مخاطر التهويد.

التأكيد على إصلاح "الأمن"

واطلع المجلس على تقرير عن اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة المخصص لبحث المفاوضات بين الحكومات بشأن إصلاح مجلس الأمن، مجدداً تأكيد المملكة التزامها بالعمل مع الأمم المتحدة والدول الأعضاء بصورة شاملة وعادلة وشفافة من أجل التحرك إلى الأمام في عملية إصلاح مجلس الأمن، انطلاقاً من اهتمامها التاريخي بقضايا الأمتين العربية والإسلامية، وتمسكها الثابت بالشرعية الدولية، ورغبتها الصادقة في تفعيل دور مجلس الأمن وأجهزة الأمم المتحدة ومؤسساتها المختلفة، تماشياً مع الدعوات العالمية بهذا الشأن لجعل العالم أكثر تعاوناً وأمناً واستقراراً.

وأفاد الدكتور خوجة أن المجلس واصل إثر ذلك مناقشة جدول أعماله وأصدر بعض القرارات:

النظام الجزائي لـ"الإرهاب"

وبعد الاطلاع على المعاملة المرفوعة من وزارة الداخلية المتعلقة بمشروع النظام الجزائي لجرائم الإرهاب وتمويله، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم 44/45 وتاريخ 1432/7/24، قرر مجلس الوزراء ما يلي:

أولا: الموافقة على نظام جرائم الإرهاب وتمويله، بالصيغة المرفقة بالقرار.

ثانيا: يستمر العمل بالأحكام - المشار إليها في البند (ثانياً) من المرسوم الملكي رقم م/ 31 وتاريخ 1433/5/11، - المتعلقة بالعقوبات ذات الصلة بجرائم تمويل الإرهاب والأعمال الإرهابية والمنظمات الإرهابية، المنصوص عليها في نظام مكافحة غسل الأموال، الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/ 39 وتاريخ 1424/6/25، وذلك إلى حين صدور الأحكام المتعلقة بتلك العقوبات والعمل بموجبها، وقد أعد مرسوم ملكي بذلك.

50 %من الرسوم

وبعد الاطلاع على ما رفعه وزير الداخلية قرر مجلس الوزراء الموافقة على استمرار العمل بما ورد في الفقرة 2 من قرار مجلس الوزراء رقم 11 وتاريخ 1429/1/19 التي تقضي بأن تتحمل الدولة لمدة ثلاث سنوات 50% من رسوم جوازات السفر ورخص السير ونقل الملكية وتجديد رخصة الإقامة للعمالة المنزلية، وذلك لمدة ثلاث سنوات أخرى ابتداءً من 1435/2/1.

كما وافق على استمرار تحمّل الدولة الفرق بين فئة الرسم المطبق بموجب التعريفة الجمركية الموحدة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وفئة رسم الحماية المطبق حالياً في المملكة، بحيث يكون الرسم الجمركي للسلع الموضحة في القرار - وعددها 193 سلعة - مماثلاً لرسم التعريفة الجمركية الموحدة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

مذكرة تعاون

بعد الاطلاع على ما رفعه صاحب السمو الملكي رئيس مجلس إدارة دارة الملك عبدالعزيز، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم 31/70 وتاريخ 1434/7/30، قرر مجلس الوزراء الموافقة على مذكرة تعاون بين دارة الملك عبدالعزيز في المملكة والمديرية العامة للأرشيف الوطني في الجمهورية الجزائرية، الموقع عليها في مدينة الجزائر بتاريخ 1434/1/21، بالصيغة المرفقة بالقرار، وقد أعد مرسوم ملكي بذلك.

ووافق مجلس الوزراء على تفويض وزير الصحة - أو من ينيبه - بالتباحث مع الجانب الفرنسي في شأن مشروع مذكرة تفاهم للتعاون في المجالات الصحية بين وزارة الصحة في المملكة ووزارة الشؤون الاجتماعية والصحة في جمهورية

فرنسا، والتوقيع عليه، في ضوء الصيغة المرفقة بالقرار، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة، لاستكمال الإجراءات النظامية اللازمة.

قانون محاكم الأسرة

وقرر مجلس الوزراء الموافقة على تطبيق قرار المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورته (الثالثة والثلاثين) التي عقدت في مملكة البحرين يومي 11و1434/2/12هـ ، في شأن الموافقة على النظام (القانون) الموحد لمحاكم الأسرة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بوصفه نظاماً (قانوناً) استرشادياً لمدة أربع سنوات.

"نظام المستحضرات البيطرية

وقرر المجلس بعد اطلاعه على المعاملة المرفوعة من الهيئة العامة للغذاء والدواء، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم 27/62 وتاريخ 1434/7/16، الموافقة على قانون "نظام" المستحضرات البيطرية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الذي اعتمده المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورته الـ 32 التي عقدت في الرياض يومي 24و1433/1/25، بالصيغة المرفقة بالقرار، وقد أعد مرسوم ملكي بذلك.

نظام جرائم الإرهاب وتمويله:

• يعد النظام نظاماً إجرائياً أخذ فيه بمبدأ التوازن بين الأخطار التي تؤول إليها تلك الجرائم، وبين حماية حقوق الإنسان التي حفظتها وأكدت عليها الشريعة الإسلامية.

• حدد النظام - بشكل دقيق - المراد بالجريمة الإرهابية بأنها كل فعل يقوم به الجاني تنفيذاً لمشروع إجرامي فردي أو جماعي بشكل مباشر أو غير مباشر، يقصد به الإخلال بالنظام العام، أو زعزعة أمن المجتمع واستقرار الدولة أو تعريض وحدتها الوطنية للخطر، أو تعطيل النظام الأساسي للحكم أو بعض مواده، أو الإساءة إلى سمعة الدولة أو مكانتها، أو إلحاق الضرر بأحد مرافق الدولة أو مواردها الطبيعية، أو محاولة إرغام إحدى سلطاتها على القيام بعمل ما أو الامتناع عنه، أو التهديد بتنفيذ أعمال تؤدي إلى المقاصد المذكورة أو التحريض عليها.

• حدد النظام - بشكل دقيق - الإجراءات اللازمة والضمانات الواجبة عند التعامل مع كل من يشتبه في ارتكابه جريمة إرهابية أو قيامه بتمويلها. ومن أبرز هذه الإجراءات والضمانات، تخويل وزير الداخلية بإيقاف إجراءات الاتهام تجاه من بادر بالإبلاغ عن إحدى الجرائم الواردة في النظام - قبل البدء في تنفيذها - وتعاون مع السلطات المختصة أثناء التحقيق للقبض على مرتكبيها أو على غيرهم ممن لهم صلة بجريمة مماثلة في النوع أو الخطورة. وخّول النظام كذلك وزير الداخلية بالإفراج عن الموقوف أو المحكوم عليه أثناء تنفيذ العقوبة.

أبرز ملامح قانون "النظام"

تلتزم شركات المستحضرات البيطرية ومصانعها المسجلة في الدولة ومستودعات المستحضرات البيطرية الممثلة لها بتوفير مستحضراتها البيطرية المسجلة، ويجب تسجيل المستحضرات البيطرية لدى الجهة المختصة في الدولة وفقاً للشروط والضوابط التي يحددها القانون (النظام) ولائحته التنفيذية.

كما أحيط مجلس الوزراء علماً بما تضمنته موضوعات عامة مدرجة على جدول أعماله، ومن بينها نتائج اجتماع وزراء العدل العرب في دورته الـ28 المنعقدة في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بتاريخ 1434/1/12.

.. وحقوقيون ينتظرون التطبيق المحدد لـ"النصوص"

الرياض: تركي الصهيل

أكملت الرياض أمس، غالبية التشريعات الخاصة بمكافحة جرائم الإرهاب وتمويله، بعد موافقة مجلس الوزراء على مشروع النظام الجزائي.

ولم يترك المشروع الذي تم إقراره أمس، مسألة التطبيق على عواهنها، إذ وازن وبشكل تم وصفه بـ"الدقيق" في البيان الصادر عن ختام جلسة مجلس الوزراء أمس، بين الإجراءات اللازمة والضمانات الواجبة عند التعامل مع كل من يشتبه في ارتكابه جريمة إرهابية أو قيامه بتمويلها.

وفيما رحبت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، على لسان رئيسها الدكتور مفلح القحطاني بصدور هذا النظام، شددت خلال اتصال هاتفي أجرته "الوطن" أمس، على أهمية مرحلة تطبيق مواد النظام. وأكد القحطاني ضرورة أن تسهم اللائحة التنفيذية المصاحبة للنظام في حصر النصوص على "وقائع محددة".

وقال "نحن كقانونيين ننظر لبعض العبارات نظرة قانونية.. فالعبارات الواسعة لا تساعد القانونيين ولا الشرعيين على حصر النص في الواقعة".

ومع ذلك، فإن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، أشادت بصدور مشروع النظام الجزائي المتصل بمكافحة جرائم الإرهاب وتمويله، ونوه رئيسها القحطاني بالصلاحيات التي منحت لوزير الداخلية في مسألة إيقاف إجراءات الاتهام تجاه من بادر

بالإبلاغ عن إحدى الجرائم الواردة في النظام - قبل البدء في تنفيذها - وتعاون مع السلطات المختصة أثناء التحقيق للقبض على مرتكبيها أو على غيرهم ممن لهم صلة بجريمة مماثلة في النوع أو الخطورة، وصلاحية الإفراج عن الموقوف أو المحكوم عليه أثناء تنفيذ العقوبة.

وقال "هذه من النقاط الإيجابية التي أوردها مشروع النظام، لأن كثيرا من الأشخاص قد تزل به القدم أو يغرر بهم أو يضلون الطريق، فعندما يبادر ويبلغ عما حدث له أو يخطط له غيره، فجميل أن يكون هناك نص نظامي يساعد المسؤول على إسقاط الاتهام.. وكذلك مسألة الإفراج عن المحكوم أو الموقوف لها دلالة إيجابية". وأضاف "من خلال متابعتنا لملف السجناء وزيارتنا للسجون نجد أن هناك أشخاصا يتمنون ألا يكونوا قد وقعوا بهذه الجريمة أو مرافقة الأشخاص.. الهدف من السجن هو الإصلاح والتهذيب وإعادة الشخص للمجتمع عضوا نافعا.. وجود مثل هذه المادة سيكون له آثار إيجابية".

بدوره، اعتبر رئيس اللجنة الأمنية بمجلس الشورى اللواء محمد أبو ساق، صدور هذا النظام بأنه "إضافة نوعية ومهمة للغاية في منظومة الأنظمة السعودية"، مشيرا إلى أن هذا النظام جاء بعد أن أثبتت المملكة نجاحاتها الملموسة في مكافحة الإرهاب وتعاملت مع كافة أخطاره بمنتهى المهنية القانونية والنظامية ومستوى من الجاهزية الأمنية والعسكرية التي حفظت حقوق الجميع.. وراعت في كافة إجراءاتها كافة حقوق الإنسان من كل الأطراف.

وشدد أبو ساق، وهو أحد من درس المشروع خلال دورته التشريعية في مجلس الشورى، على أن الحاجة باتت قائمة لوجود نظام خاص للتعامل مع عمليات وحوادث الإرهاب لكونها من الأفعال المستجدة على البيئة السعودية. وأضاف "لقد قامت الجهات المختصة بالحكومة بوضع مشروع هذا النظام وساهم مجلس الشورى بدراسته، وأصدر بموجبه قرارا، وتمت دورة دراسة هذا النظام بشكل نظامي شامل ودقيق للغاية يأخذ في الاعتبار كافة المعطيات الشرعية والجنائية والإنسانية ويكفل بالدرجة الأولى تحقيق الأمن والاستقرار لبلادنا".

وتطلع أبوساق أن يسهم نشر مواد هذا النظام في مزيد من الوعي بالحقوق والواجبات، وهو ما سيؤثر تأثيرا مباشرا لتحقيق مزيد من حالات الأمن والاستقرار في هذه البلاد.

ولي العهد يستقبل المواطنين اليوم

يستقبل ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز، المواطنين في قصره، وذلك بعد صلاة العشاء مباشرة اليوم.

وماذا عن اللائحة التنفيذية لنظام الحماية من الإيذاء؟ (3-3)

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 14 صفر 1435هـ - 17 ديسمبر 2013م
رابط الخبر

كيف سيتم ضمان توفير الحماية من الإيذاء ، إن كان هذا الإيذاء ناجماً من ثقافة اجتماعية تُكرِّس العنف ضد المرأة باسم الدين في المناهج وفي أنظمة وقوانين وأحكام قضائية؟

د. سهيلة زين العابدين حماد

وماذا عن اللائحة التنفيذية لنظام الحماية من الإيذاء؟ (3-3)أواصل الحديث عن الاعتداء العاطفي الذي يتلخص في في :

- تزويج الطفلة والقاصرة، وعضل الراشدة وحجرها وحرمانها من حق الزواج، وقد يصدر ضدها حكم بالعقوق إن رفعت قضية عضل ضد والدها.
- تعليق الزوجة وهجرها، والانقياد الجبري لبيت الزوجية(بيت الطاعة)بحكم قضائي.
- تطليق المرأة من زوجها وأبي أطفالها بدون رضاها بحكم قضائي لادعاء أحد أقاربها من جهة الأب عدم الكفاءة في النسب.

• حرمان المطلقة من حضانة أطفالها عند بلوغ الذكور سبع سنوات والإناث تسع سنوات، مع سقوط حقها في حضانتهم بالزواج، مع أنّ الأب لا يسقط حقه في حضانة أطفاله بزواجه، بل يُسحب الأطفال من حضن أمهم غير المتزوجة لترعاهم زوجة أبيهم، التي في الغالب لا تُحسن معاملتهم.
• حرمان المرأة البالغة الرشيدة من حقها في مواصلة دراستها بحكم من ولي أمرها، وكذلك حرمان الطفلة من حقها في التعليم من قبل ولي أمرها.
• حرمان المرأة من حقها في العمل لربط ممارستها للعمل بموافقة ولي أمرها.
• حرمان الأولاد أو أحدهم من الانتساب إلى أبيهم وحرمان الأب أطفاله من الإنفاق عليهم عند هجره أو تعليقه أو تطليقه لأمهم، والإساءة إلى الأطفال المطلقة أمهاتهم بحكم قضائي بدعوى عدم كفاءة نسب أبيهم لأمهم، والإساءة اللفظية بالسب والشتم والتحقير والإذلال والقذف.

وقد نصت الفقرة رقم(1) من المادة الثانية من النظام المعتمد من مجلس الوزراء على أنّه يهدف إلى: "ضمان توفير الحماية من الإيذاء بمختلف أنواعه."
والسؤال الذي يطرح نفسه هو:
- كيف سيتم ضمان توفير الحماية من الإيذاء بمختلف أنواعه، إن كان هذا الإيذاء ناجماً من ثقافة اجتماعية تُكرِّس العنف ضد المرأة باسم الدين- والدين بريء منها- في المناهج الدراسية وفي أنظمة وقوانين وأحكام قضائية؟
لن تتحقق الفقرات(1)،(4)،(5)من المادة الثانية مالم يتم تصحيح الخطاب الإسلامي للمرأة وعن المرأة، وتغيير المناهج الدراسية الدينية وتنقيتهما من الأحاديث الضعيفة والموضوعة والشاذة والمفردة والمنكرة، وتعديل الأنظمة والقوانين التي تنتقص أهلية المرأة، وتجعلها تحت وصاية الرجل، ووضع مدونة الأحوال الشخصية بموجب هذا التصحيح، تُجرّم العنف الأسري عندئذ يتحقق الضمان من الحماية من الإيذاء لوجود قضاء وأنظمة وقوانين تحمي المرأة والطفل من الإيذاء.
أمّا الفقرتان(2) و(6) من المادة الثانية فتتطلب من اللائحة التنفيذية أن تنص على الآتي:
1.أن تكون دور إيواء المعنّفات وأطفالهن البيئة السليمة الحاضنة لهم، توفر لهم أجواء مريحة، تهدف إلى علاجهم نفسيًا وتأهيلهم اجتماعيًا ليتخطّوا الأزمة التي مرّوا بها، وعلاجهم بدنيًا إن كانوا في حاجة إليه.
2.أن تؤهل المعنّفات اللاتي ليس لديهن مؤهلات علمية، ويُستحال عيشهن مع مُعنّفيهن للعمل ليتمكنّ من الاستقلال بحياتهن، مع توفير السكن الملائم لهن، والحماية من التعرض لإيذاء من معنِّفيهن.
3.أن تتولى الإدارة المعنية بالحماية من الإيذاء معالجة المعنِّفين نفسيًا واجتماعيًا، وإن كانوا مدمنين للمسكرات أو المخدّرات تشرف على علاجهم من الإدمان لئلّا يُمارسوا العنف مرة أخرى.
4.لا تُعاد المُعنّفة للعيش مع من مارس العنف ضدها إن لم يكتمل علاجه وتأهيله نفسيًا.
5.وضع لوائح تنظيمية لدور الإيواء تُحدد كيفية التعامل مع المعنّفات دون إعطائهن إحساسًا كأنّهن سجينات، وتحمي المعنّفات من أن يُمارس عنف ضدهن عند تركهن لدور الإيواء وعودتهن إلى بُيوتهن.
6.لابد من وضع آلية تحمي الأيتام والمعاقين والمسنين من أي عنف يُمارس ضدهم من قبل الموظفين والموظفات والعاملين والعاملات في الدور المُقيمين فيها، والتي تُشرف عليها وزارة الشؤون الاجتماعية.
7.وضع عقوبات صارمة لمن يمارس عنفًا ضد مبلغي العنف الذي يمارسه.
الإهمال: هو تصرفات سلوكية غير طبيعية تقع على المرأة أو الطفل تتسم غالباً بالاستمرارية ويشمل ذلك الإهمال التربوي، الإهمال العاطفي، الإهمال البدني (الجسدي)، الإهمال الطبي.
ويدخل ضمن الإهمال:
• هجر الزوجة وتعليقها وتركها مع أولادها بلا نفقة ورعاية.
• رفض الزوج علاج زوجه المريضة لاجتهاد فقهي خاطئ من قبل الأئمة الأربعة لا يلزم الزوج بعلاج زوجه وشبّهوها بالدار المستأجرة.
• تخلي بعض الآباء عن الإنفاق ورعاية أطفالهم المعاقين بتطليق أمهاتهم، وتركهم معها لتتحمّل بمفردها مسؤولية رعايتهم.
• وحرمان المجتمع للمرأة من حقها في ممارسة الرياضة البدنية لتحريم بعض العلماء عليها ذلك، مما أدى إلى عدم التزام الرئاسة العامة لرعاية الشباب بإنشاء أندية رياضية للنساء، وهذا ضاعف من إصابة النساء السعوديات بأمراض السمنة والسكري وهشاشة العظام.
وفي هذا الصدد أقترح أن تنص اللائحة التنفيذية على الآتي:

1.إلزام الزوج بتطليق زوجته المهجورة والمعلقة، إن طلبت الزوجة ذلك، مع إلزامه بدفع نفقتها ونفقة أولادها طوال فترة الهجر والتعليق، مع سجنه شهراً، ودفع تعويض مالي للزوجة عن الضرر الذي ألحق بها لهجره لها لا يقل عن خمسين ألف ريال.
2.إلزام الزوج الممتنع عن علاج زوجه المريضة بعلاجها، ودفع تعويض مالي يُقدّر بقيمة الضرر اللاحق بالزوجة للتأخر في علاجها.
3.معاقبة الأب، أو الأم الذي ألحق ضرراً بطفله لإهمال منه، كنسيانه فترة طويلة في السيارة.
4.التوصية بإنشاء أندية نسائية رياضية في جميع الأحياء السكنية.
5.إلزام الأب المتنصل عن رعاية أولاده المعاقين برعايتهم والإنفاق عليهم، ويكون ذلك تحت إشراف الإدارة المكلفة بالحماية من الإيذاء.

هيئة حقوق الإنسان

الاقتصادية

ورشة عمل تكشف التناقض بين الإدارات في مناطق السعودية

"سجون عسير": أطعمة المساجين رديئة.. ومكة ترد: أفضل من بيوتنا

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 14 صفر 1435هـ - 17 ديسمبر 2013م
http://www.aleqt.com/2013/12/17/article_808171.html

خالد الصالح من الرياض

فيما قال اللواء أحمد الشهري مدير سجون منطقة مكة المكرمة إن ما يقدم لنزلاء السجون في السعودية من طعام يضاهي ما يقدم من وجبات داخل منازل الأسر، خالفه الرأي الدكتور مضواح آل مضواح ممثل سجون عسير، بقوله "إن طعام المساجين داخل السجون في السعودية لا يسمن ولا يغني من جوع، ومن أردى الأطعمة مقارنة بسجون دول العالم الأخرى".

وأوضح آل مضواح في ورقته التي قدمها خلال ورشة العمل المخصصة لدراسة وتطوير التغذية في السجون التي افتتحها اللواء إبراهيم الحمزي مدير عام السجون في السعودية أمس في نادي الضباط بالرياض، أن تغذية النزلاء داخل السجون تعد من أسوء أنواع التغذية وهي حالة يلمسها الكثير، مطالباً بإيجاد مشروع أو نموذج دولي لتقديم الإعاشة للنزلاء.

وأكد أن من أهم الأسباب لسوء أحوال التغذية في السجون هو عدم توفير مطابخ ومخازن للأطعمة على المستوى المطلوب الذي يتوافق مع صحة الإنسان السوي ومع مستواه الإنساني والحضاري، مشدداً في ذات الإطار إلى أن جلب العمالة الخارجية للطبخ غير المؤهلين الذين لم يلمسوا قدر الطبخ ولا الملعقة في حياتهم فمن المستحيل أن يقدموا وجبة للنزلاء، فطعامهم في الأغلب لا يسمن ولا يغني من جوع.

أضاف آل مضواح أن عدم وجود إخصائي التغذية داخل السجون سبب رئيس لتفاقم مشكلات التغذية غير السليمة للنزلاء، مشيراً إلى أن الطعام المقدم إليهم ليس فيه أي قيمة غذائية، والعاملون على تقديمه لا يعون حجم السعرات الحرارية في طعامهم الذي يقدمونه ولا حتى عناصره المركبة فيه.

وأجاب اللواء أحمد الشهري مدير عام سجون منطقة مكة المكرمة على جملة الانتقادات على أداء السجون من تقديم الوجبات للنزلاء بقوله: "لاحظت من جميع الأطروحات التي تحدثت عن المشكلات التي تواجه الإعاشة بأنها حمّلت السجون أعباء هذا الترهل بالإعاشة، ولكن في واقع الأمر إن البنية التحتية في السجون فعلاً ما زالت في بدايتها ولم تخطوا الخطوات الفعالة وخصوصاً في المطابخ".

أضاف: "ما تطرق إليه الدكتور مضواح مبالغ فيه حيث إننا في السجون نطبق قواعد الحد الأدنى في معاملة السجناء التي أقرتها هيئة الأمم المتحدة، كما أن حديثه مثالي جداً من ناحية معرفة السعرات الحرارية وقيم الوجبات الغذائية للسجناء، حيث إننا حتى في منازلنا لا نعرف ذلك".

وأكد لـ "الاقتصادية" اللواء أحمد الشهري أن طعام النزلاء في السجون يضاهي الطعام المقدم في بيوت الأسر السعودية، مبيناً أن تغذية السجناء في جميع سجون السعودية موحدة وما يتناوله سجين حفر الباطن مماثل لما يتناوله سجين الباحة، قائلاً: "الجميع في هذه الورشة سعى لمثاليات قد لا توجد لدينا في مجتمعنا وصعبة عليه، و(السجون) خطت خطوات كبيرة ولكن يجب ألا ننظر إلى المحبطات".

وانتقد مدير عام سجون منطقة مكة المكرمة أداء شركات التغذية المتعاقد معها في تغذية النزلاء كونها شركات هدفها الأول الربح بدون أدنى شك، لكن دون مراعاتهم تشغيل عمالة مؤهلة لتقديم الوجبات على النزلاء على حد قوله، ووجه الشهري حديثه صوب شركات التغذية قائلاً: "إضافة إلى بعض الممارسات التي تسعون من خلالها إلى تقليص نفقاتكم كمتعهدين

والتي أنتم خير من يحرص عليها، وكنت أتمنى أن تتطرقوا لمشكلاتكم وإيجاد الحلول لها، والابتعاد عن البنية التحتية للسجون التي لها مرجعها وإداراتها تعنى بتطوير تلك الجوانب التي تناولتموها".
من جهتها، انتقدت مديرة سجن النساء في الرياض الطعام المقدم للنزيلات خصوصاً أن بعضه لا يتناسب مع حالات النزيلات الحوامل، ويتضاعف السوء في شهر رمضان بالذات ليكون الطعام قليلا ولا يكفي لسد رمق النزيلات، وكل ذلك من ضعف أداء شركات التغذية مع وعودهم المتكررة بتقديم أفضل الكميات وأجودها.

عقد 8 جلسات في ثلاثة أيام بجامعة الملك سعود للعلوم الصحية

عادلة بنت عبدالله راعية لمؤتمر "الطفل": إقرار نظام الحماية من الإيذاء يؤكد حرص حكومة خادم الحرمين على إشاعة العدل وتوفير الأمان للمجتمع

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 14 صفر 1435هـ - 17 ديسمبر 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/12/17/article893129.html

تغطية – محمد الحيدر وعذراء الحسيني

كشفت الأميرة عادلة بنت عبدالله رئيس برنامج الامان الاسري الوطني عن ان "خط مساندة الطفل" في المملكة تلقى خلال العام الماضي نحو 60 ألف اتصال، مثلت حالات العنف من مجموع الاتصالات نسبة 8%، اضافة الى مشاكل سلوكية وتربوية ومشاكل مدرسية، مشيرة الى ان العنف تجاه الاطفال ما زال يمثل ظاهرة عالمية، مستشهدة بالعبارة الشهيرة التي تقول " الطفل لا يصبح بمرور الوقت انساناً؛ بل هو انسان منذ البداية."

د. القناوي: الخط يهدف إلى مساندة الاحتياجات المختلفة للطفولة في المملكة

جاء ذلك في كلمة ألقتها امس خلال رعايتها حفل افتتاح المؤتمر الاقليمي لخط مساندة الطفل والذي تنظمه الشئون الصحية بوزارة الحرس الوطني وأقيم بقاعة المؤتمرات الكبرى بجامعة الملك سعود بن عبدالعزيز للعلوم الصحية وبحضور المدير العام التنفيذي لصحة الحرس ومدير الجامعة الدكتور بندر القناوي وحشد كبير من المنظمات الحقوقية والعدلية والتربوية والاجتماعية.

وأكدت الأميرة عادلة أن في إقرار نظام الحماية من الإيذاء الصادر في 2013 م ما يؤكد حرص حكومة خادم الحرمين الشريفين على إشاعة العدل في المجتمع وتوفير الحماية والأمان لأفراده وما تضمنه من بنود جاءت داعمة لجهود الوقاية من العنف في المجتمع ورادعة للمتجاوزين وراعية لمن يتعرضون للإيذاء وايضا مرجعية قانونية من شأنها تسهيل الإجراءات لتوفير الحماية من العنف الأسري.

وأوضحت في كلمتها أن العنف تجاه الطفل يمثل ظاهرة عالمية. والمملكة وقعت على الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل عام 1996، مشيرة إلى أنه من بعد حملة التوعية التي نفذتها وزارة التربية والتعليم من خلال كافة المدارس في جميع مناطق المملكة وبحسب احصائية خط مساندة الطفل في المملكة؛ فان عدد الاتصالات الواردة في تزايد مستمر حيث تجاوزت 60 ألف اتصال خلال العام

د. مها المنيف: المملكة حصلت على العضوية الكاملة لمنظمة مساعدة الطفل العالمية

الماضي، ونوهت بتنظيم المؤتمر الاقليمي الذي يعد فرصة سانحة لتلاقي وتكامل جهود الافراد والمؤسسات الوطنية المتخصصة بقضايا الطفولة والأمان الأسري في المملكة مع الجهود الدولية والخروج بتوصيات تحقق الأمان لأطفالنا وتثري معرفتنا المهنية تجاه مساعدة الأطفال في العيش الكريم والتصدي للعنف ضدهم.

د. القناوي ينوه بجهود الأميرة صيتة بنت عبدالعزيز - رحمها الله

الدكتور بندر القناوي المدير التنفيذي للشئون الصحية بوزارة الحرس الوطني ألقى كلمة ثمن فيها دعم القيادة وسمو وزير الحرس الوطني الأمير متعب بن عبدالله ومتابعة الأميرة عادلة بنت عبدالله لبرنامج الامان الاسري الوطني منذ انطلاقته، ايمانا منهم حفظهم الله بان الطفل والأسرة دعامات المجتمعات والشعوب.
ونوه بجهود الأميرة صيتة بنت عبدالعزيز "رحمها الله" في تعزيز امن وسلامة ووحدة الاسرة ومن اهم جهودها تأسيس خط مساندة الطفل عام 2011م.
وقال "القناوي" ان خطوة هذا الخط الخاص للطفل جاء بالشراكة مع عدد من الجهات الحكومية والأهلية بهدف تقديم الدعم للأطفال ومساندة الاحتياجات المختلفة للطفولة في المملكة وتوفير المشورة للأطفال او مقدمي الرعاية لهم ومتابعة توفير خدمات الرعاية والحماية للاطفال عبر الجهات المسئولة عن تقديم هذه الخدمات من خلال رقم هاتفي مجاني موحد.
د. مها المنيف تنوه بدور الشركاء في المجلس الشرفي
وفي كلمة برنامج الأمان الأسري الوطني قالت الدكتورة مها المنيف المديرة التنفيذية لبرنامج الأمان الأسري الوطني: "ان خط مساندة الطفل في المملكة قد حصل على العضوية الكاملة لمنظمة مساعدة الطفل العالمية والتي يبلغ عدد الدول المشاركة فيها 150 دولة، ونوهت المنيف بدور الشركاء لخط مساندة الطفل والمشكل من مجلس إشرافي مكون من 16 عضوا ممثلين للهيئات والمؤسسات الحكومية والجمعيات الأهلية، وتواصل المنيف: "بدأ خط مساندة الطفل بمرحلته التجريبية في العام 2012 م وتم فيها تلقي 7 آلاف مكالمة، وفي الانطلاقة الفعلية في 2013 م ارتفع عدد تلقي المكالمات حتى وصلت إلى أكثر من 50 ألف مكالمة من الأطفال ومن ذويهم أو من مقدمي الرعاية لهم وتم تمديد ساعات العمل حتى وصلت 12 ساعة على مدار أيام الأسبوع.
سارة آل الشيخ : خطوات واسعة في حماية الأطفال
سارة بنت عبدالله آل الشيخ من منظمة اليونيسيف الامم المتحدة قالت ل"الرياض" ان المنظمة حققت في الفترة الأخيرة خطوات واسعة في مجال حماية الأطفال والتأكد من ان الأطفال يحظون بكامل حقوقهم والعمل بمبدأ أن جميع الأطفال لهم الحق في الحماية من العنف والاستغلال والإيذاء، مشيرة إلى أن العنف والاستغلال والإيذاء يمكن أن تؤثر على صحة الأطفال الجسدية والنفسية على المدى القصير والطويل، مما يضعف قدرتهم على التعلم والاندماج في المجتمع.
مزنة العقلا: 25 برنامجاً مجانياً لتوعية الأمهات
واستعرضت مزنة العقلا مشرفة التدريب في جمعية رعاية الطفولة لعدد من مهمات الجمعية في جانب تثقيف الأم والطفل من خلال 25 برنامجاً مجانيا لتوعية الأمهات والأطفال مثل التثقيف الجنسي وكيفية حماية نفسه من الاستغلال وأيضا تعليمه الطريقة المثلى للحوار والتعبير عن رأيه، وأشارت العقلا لتأسيس الجمعية الذي كان بجهود فردية من أجل دعم الطفولة في منطقة الرياض وتعتمد في تمويلها على التبرعات ورسوم العضوية.
نورة المزن: تفعيل نشر ثقافة خط مساندة الطفل
وعن دور وزارة التربية والتعليم كشريك مهم في خط المساندة ذكرت نورة المزن أن الوزارة تفعل الخطة الإجرائية لنشر ثقافة خط مساندة الطفل من خلال الإرشاد الطلابي في المدارس والجهة المساندة كإدارات وأقسام التوجيه والإرشاد بإدارات التعليم بالمناطق والمحافظات، وتواصل المزن بقولها "ترتكز خطة الوزارة في توعية الطلاب بوجود جهة تقدم لهم الحماية والمساندة في حالة الحاجة وتبصير الهيئتين التعليمية والإدارية بأهمية تزويد الطلاب والطالبات بمعلومات كافية عن خط المساندة وأهدافه وضوابط التبليغ، وأيضا توعية أولياء الأمور بوجود خط مجاني يساند الأطفال دون سن الثامنة عشرة ويستجيب لاتصالاتهم ويستمع ويقدم المشورة الفورية.
جلسات المؤتمر
ويشتمل المؤتمر على برنامج علمي يتضمن عدداً من الجلسات العلمية التي تتواصل خلال أيام المؤتمر الثلاثة، حيث نوقشت في الجلسة الأولى أمس حقوق الطفل ودور خط المساندة في تعزيزها، حقوق الأطفال والشباب في المملكة، حقوق الطفل في المملكة والوضع الراهن وطموحات المستقبل، خط مساندة الطفل ودوره في تعزيز حقوق الطفل: رؤية استشرافية، حماية الطفل في الدول النامية: النجاحات والتحديات. فيما ستناقش الجلسة الثانية: إنشاء مساندة الطفل، صوت الشباب في المجتمع، خط مساندة الطفل الدولية ودعم خطوط مساندة الطفل في الشرق الأوسط، خط مساندة الطفل في المملكة: من الفكرة إلى الإنجاز. وستتناول اليوم الثلاثاء في الجلسة الثالثة من المؤتمر تجارب خطوط مساندة الطفل في كل من: الأردن، الإمارات، البحرين، الجزائر، قطر. أما في الجلسة الرابعة فستخصص لتكون حلقة نقاش "كيف تدعم المؤسسات الحكومية خط مساندة الطفل؟" وسيديرها الدكتور ماجد العيسى نائب المدير التنفيذي لبرنامج الأمان الأسري الوطني، وسيشارك فيها: إبراهيم الشتري من إمارة الرياض، الدكتور إبراهيم الشدي من هيئة حقوق الإنسان، الدكتور

عبدالحميد الحبيب من وزارة الصحة، موضي الزهراني من وزارة الشؤون الاجتماعية، سليمان الجبر وعمرة بخرجي من وزارة التربية والتعليم، والعقيد محمد العولة من الأمن العام. بينما ستناقش الجلسة الخامسة في اليوم الثاني نظم الاتصالات وخط مساندة الطفل.. استخدام الشباب الإيجابي لوسائل التواصل الاجتماعي، الخطة الاستراتيجية والتهيئة التقنية لإنشاء خط مساندة الطفل، واستخدام التقنية ووسائل الاتصال للشباب واليافعين. وستتطرق الجلسة السادسة من اليوم الثالث لتجارب الدول العربية في خطوط مساندة الطفل في لبنان، ومصر، واليمن ، فضلا عن تجارب دولية من الدنمارك، وأمريكا. أما الجلسة السابعة فستناقش "المجتمع المدني والقطاع الخاص ومناصرة خط مساندة الطفل"، مساهمة الشباب في دعم مؤسسات المجتمع المدني، فيما ستستعرض الجلسة الثامنة والأخيرة الدراسات العلمية والبحوث في خط مساندة الطفل، قواعد البيانات في خط مساندة الطفل، مستقبل البحث العلمي في خط مساندة الطفل. كما سيتخلل أيام المؤتمر برامج ثقافية تتناول عدداً من ورش العمل والمحاضرات العامة لعدد من المختصين في هذا المجال. عقب ذلك سيتم تكريم الفائزين بمسابقات خط مساندة الطفل، ثم استعراض توصيات المؤتمر يلي ذلك الحفل الختامي للمؤتمر.

وزير العمل يشكر العسيري

المصدر: جريدة الشرق الثلاثاء 14 صفر 1435هـ - 17 ديسمبر 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/12/17/1025225

الدمام- الشرق
وجه وزير العمل الدكتور عادل بن محمد فقيه خطاب شكر وتقدير، لإبراهيم العسيري من منسوبي هيئة حقوق الإنسان بالمنطقة الشرقية. وجاء الخطاب كالتالي: يسعدني أن أتقدم لكم بخالص الشكر والتقدير لما تقدمونه من جهود جبارة ومخلصة في مجال الواجب الإنساني وكذلك الدعم والتنسيق المتواصل مع مكتب العمل بالدمام.
والعسيري من الكفاءات الشابة المميزة وسبق أن تم تكليفه في إدارة فرع الهيئة بالمنطقة الشرقية لمدة ثلاث سنوات.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

مؤكداً أهمية الوقوف الجاد والحازم أمام الانتهاكات الإسرائيلية لإنقاذ المسجد الأقصى من مخاطر التهويد

مجلس الوزراء يوافق على نظام جرائم الإرهاب وتمويله

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 14 صفر 1435هـ - 17 ديسمبر 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/12/17/article893094.html

الرياض - واس

رأس صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع - حفظه الله - الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء، بعد ظهر أمس الاثنين، في قصر اليمامة بمدينة الرياض.

وفي مستهل الجلسة، عبر سمو ولي العهد باسم خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - عن بالغ التقدير لإخوانه أصحاب الجلالة والسمو قادة ورؤساء وفود دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على ما بذلوه من جهود في أعمال الدورة الرابعة والثلاثين للمجلس

الأعلى لمجلس التعاون الخليجي التي اختتمت في الكويت، واتسمت بالحرص على تعزيز وتفعيل مسيرة عمل المجلس، معبراً عن بالغ التقدير لصاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت على ما بذله من جهود لإنجاح أعمال القمة.

وأوضح وزير الثقافة والإعلام، الدكتور عبدالعزيز بن محيي الدين خوجة، في بيانه لوكالة الأنباء السعودية، عقب الجلسة، أن مجلس الوزراء، نوه بالقرارات التي اشتمل عليها البيان الختامي للدورة الرابعة والثلاثين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون الخليجي، وإعلان الكويت، والتي جاءت ترجمة للجهود المبذولة لتعزيز مسيرة التعاون المشترك، وعبرت عن مواقف دول المجلس تجاه التطورات والقضايا السياسية الإقليمية والدولية.

ورحب المجلس بالقرارات الصادرة عن اجتماعات المجلس الوزاري لمنظمة التعاون الإسلامي في دورته الأربعين في غينيا، مشدداً على ما عبرت عنه المملكة في كلمتها خلال الاجتماعات تجاه عدد من التحديات والتطورات التي تتعرض لها شعوب الأمة الإسلامية، خاصة ما تتعرض له مدينة القدس من انتهاكات من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي والمخطط الصهيوني الهادف إلى تقسيم المسجد الأقصى المبارك زمانياً ومكانياً، مؤكداً أهمية الوقوف الجاد والحازم أمام هذه الانتهاكات لإنقاذ المسجد الأقصى من مخاطر التهويد.

استمرار تحمل الدولة (50%) من رسوم جوازات السفر ورخص السير ونقل الملكية وتجديد رخصة الإقامة للعمالة المنزلية

واطلع المجلس على تقرير عن اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة المخصص لبحث المفاوضات بين الحكومات بشأن إصلاح مجلس الأمن، مجدداً تأكيد المملكة التزامها بالعمل مع الأمم المتحدة والدول الأعضاء بصورة شاملة وعادلة وشفافة من أجل التحرك إلى الأمام في عملية إصلاح مجلس الأمن، انطلاقاً من اهتمامها التاريخي بقضايا الأمتين العربية والإسلامية، وتمسكها الثابت بالشرعية الدولية، ورغبتها الصادقة في تفعيل دور مجلس الأمن وأجهزة الأمم المتحدة ومؤسساتها المختلفة، تماشياً مع الدعوات العالمية بهذا الشأن لجعل العالم أكثر تعاوناً وأمناً واستقراراً.

بعد ذلك اطلع المجلس على عدد من التقارير في الشأن المحلي، مقدراً التوصيات الصادرة عن المؤتمر العالمي للحوار والدفاع عن النبي محمد صلى الله عليه وسلم، الذي نظمته تحت رعاية خادم الحرمين الشريفين - حفظه الله- جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ونوه بمنتدى الرياض الاقتصادي في دورته السادسة الذي افتتحه نيابة عن خادم الحرمين الشريفين - رئيس المجلس الاقتصادي الأعلى - صاحب السمو الملكي الأمير خالد بن بندر بن عبدالعزيز أمير منطقة الرياض.

الموافقة على النظام (القانون) الموحد لمحاكم الأسرة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
وأفاد الدكتور عبدالعزيز بن محيي الدين خوجة أن المجلس واصل إثر ذلك مناقشة جدول أعماله وأصدر القرارات التالية:
أولا:
بعد الاطلاع على ما رفعه صاحب السمو الملكي رئيس مجلس إدارة دارة الملك عبدالعزيز، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (31/70) وتاريخ 1434/7/30ه، قرر مجلس الوزراء الموافقة على مذكرة تعاون بين دارة الملك عبدالعزيز في المملكة العربية السعودية والمديرية العامة للأرشيف الوطني في الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، الموقع عليها في مدينة (الجزائر) بتاريخ 1434/1/21ه، بالصيغة المرفقة بالقرار.
وقد أعد مرسوم ملكي بذلك.
ثانيا:
بعد الاطلاع على المعاملة المرفوعة من وزارة الداخلية المتعلقة بمشروع النظام الجزائي لجرائم الإرهاب وتمويله، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (44/45) وتاريخ 1432/7/24ه، قرر مجلس الوزراء ما يلي:
أولا: الموافقة على نظام جرائم الإرهاب وتمويله، بالصيغة المرفقة بالقرار.
ثانيا: يستمر العمل بالأحكام - المشار إليها في البند (ثانياً) من المرسوم الملكي رقم (م/31) وتاريخ 1433/5/11ه- المتعلقة بالعقوبات ذات الصلة بجرائم تمويل الإرهاب والأعمال الإرهابية والمنظمات الإرهابية، المنصوص عليها في نظام مكافحة غسل الأموال، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ 39) وتاريخ 1424/6/25ه، وذلك إلى حين صدور الأحكام المتعلقة بتلك العقوبات والعمل بموجبها.
وقد أعد مرسوم ملكي بذلك.
ومن أبرز ملامح نظام جرائم الإرهاب وتمويله:
أولاً - يعد النظام نظاماً إجرائياً أخذ فيه بمبدأ التوازن بين الأخطار التي تؤول إليها تلك الجرائم، وبين حماية حقوق الإنسان التي حفظتها وأكدت عليها الشريعة الإسلامية.
ثانيا - حدد النظام - بشكل دقيق - المراد بالجريمة الإرهابية بأنها كل فعل يقوم به الجاني تنفيذاً لمشروع إجرامي فردي أو جماعي بشكل مباشر أو غير مباشر، يقصد به الإخلال بالنظام العام، أو زعزعة أمن المجتمع واستقرار الدولة أو تعريض وحدتها الوطنية للخطر، أو تعطيل النظام الأساسي للحكم أو بعض مواده، أو الإساءة إلى سمعة الدولة أو مكانتها، أو إلحاق الضرر بأحد مرافق الدولة أو مواردها الطبيعية، أو محاولة إرغام إحدى سلطاتها على القيام بعمل ما أو الامتناع عنه، أو التهديد بتنفيذ أعمال تؤدي إلى المقاصد المذكورة أو التحريض عليها.
ثالثا - حدد النظام - بشكل دقيق - الإجراءات اللازمة والضمانات الواجبة عند التعامل مع كل من يشتبه في ارتكابه جريمة إرهابية أو قيامه بتمويلها، ومن أبرز هذه الإجراءات والضمانات، تخويل وزير الداخلية بإيقاف إجراءات الاتهام تجاه من بادر بالإبلاغ عن إحدى الجرائم الواردة في النظام - قبل البدء في تنفيذها - وتعاون مع السلطات المختصة أثناء التحقيق للقبض على مرتكبيها أو على غيرهم ممن لهم صلة بجريمة مماثلة في النوع أو الخطورة، وخّول النظام كذلك وزير الداخلية بالإفراج عن الموقوف أو المحكوم عليه أثناء تنفيذ العقوبة.
ثالثا:
بعد الاطلاع على ما رفعه صاحب السمو الملكي وزير الداخلية، قرر مجلس الوزراء الموافقة على استمرار العمل بما ورد في الفقرة (2) من قرار مجلس الوزراء رقم (11) وتاريخ 1429/1/19هالتي تقضي بأن تتحمل الدولة لمدة ثلاث سنوات (50%) من رسوم جوازات السفر ورخص السير ونقل الملكية وتجديد رخصة الإقامة للعمالة المنزلية، وذلك لمدة ثلاث سنوات أخرى ابتداءً من 1435/2/1ه.
رابعاً:
قرر مجلس الوزراء الموافقة على استمرار تحمّل الدولة الفرق بين فئة الرسم المطبق بموجب التعريفة الجمركية الموحدة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وفئة رسم الحماية المطبق حالياً في المملكة، بحيث يكون الرسم الجمركي للسلع الموضحة في القرار - وعددها (193) سلعة - مماثلاً لرسم التعريفة الجمركية الموحدة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وذلك لمدة ثلاث سنوات ابتداءً من تاريخ 1435/3/24ه.
خامسا:

قرر مجلس الوزراء الموافقة على تطبيق قرار المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورته (الثالثة والثلاثين) التي عقدت في مملكة البحرين يومي 11و1434/2/12هـ، في شأن الموافقة على النظام (القانون) الموحد لمحاكم الأسرة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بوصفه نظاماً (قانوناً) استرشادياً لمدة أربع سنوات.

سادساً:

وافق مجلس الوزراء على تفويض معالي وزير الصحة - أو من ينيبه - بالتباحث مع الجانب الفرنسي في شأن مشروع مذكرة تفاهم للتعاون في المجالات الصحية بين وزارة الصحة في المملكة العربية السعودية ووزارة الشؤون الاجتماعية والصحة في جمهورية فرنسا، والتوقيع عليه، في ضوء الصيغة المرفقة بالقرار، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة، لاستكمال الإجراءات النظامية اللازمة.

سابعاً:

بعد الاطلاع على المعاملة المرفوعة من الهيئة العامة للغذاء والدواء، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (27/62) وتاريخ 1434/7/16هـ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على قانون (نظام) المستحضرات البيطرية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الذي اعتمده المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورته (الثانية والثلاثين) التي عقدت في الرياض يومي 24و1433/1/25هـ، بالصيغة المرفقة بالقرار.

وقد أعد مرسوم ملكي بذلك.

ومن أبرز ملامح القانون (النظام)

تلتزم شركات المستحضرات البيطرية ومصانعها المسجلة في الدولة ومستودعات المستحضرات البيطرية الممثلة لها بتوفير مستحضراتها البيطرية المسجلة، ويجب تسجيل المستحضرات البيطرية لدى الجهة المختصة في الدولة وفقاً للشروط والضوابط التي يحددها القانون (النظام) ولائحته التنفيذية.

ثامناً:

وافق مجلس الوزراء على تعيينات بالمرتبتين الخامسة عشرة والرابعة عشرة، ووظيفة (وزير مفوض)، وذلك على النحو التالي:

1 - تعيين المهندس عبدالله بن محمد بن فرحان أبو ذراع على وظيفة (مدير عام مركز المعلومات الوطني) بالمرتبة الخامسة عشرة بوزارة الداخلية.

2 - تعيين عبدالله بن محمد بن علي الغامدي على وظيفة (وزير مفوض) بوزارة الخارجية.

3 - تعيين إبراهيم بن عبدالله بن صالح الحسون على وظيفة (أمين عام اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات) بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة الداخلية.

4 - تعيين فهد بن محمد بن عبدالله آل زايد على وظيفة (مستشار قضايا) بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة الداخلية.

5 - تعيين سعد بن عبدالله بن سليمان العاصم على وظيفة (مدير عام الإدارة القانونية) بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة المياه والكهرباء.

6 - تعيين عبدالرحمن بن عبدالله بن عبدالعزيز آل حسين على وظيفة (مدير عام فرع الرئاسة العامة بمنطقة مكة المكرمة) بالمرتبة الرابعة عشرة بالرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

كما أحاط مجلس الوزراء علماً بما تضمنته موضوعات عامة مدرجة على جدول أعماله، ومن بينها نتائج اجتماع وزراء العدل العرب في دورته (الثامنة والعشرين) المنعقدة في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بتاريخ 1434/1/12هـ، واطلع المجلس كذلك على تقارير سنوية مرفوعة من وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، والهيئة السعودية للحياة الفطرية، وهيئة تنظيم الكهرباء والإنتاج المزدوج، عن أعوام مالية سابقة، وقد أحاط المجلس علماً بما جاء في هذه التقارير ووجه حيالها بما رآه.

2-الأمير مقرن حاضراً الجلسة

3-جلسة مجلس الوزراء أمس برئاسة الأمير سلمان

4-الأمراء مقرن ومنصور بن متعب ومتعب بن عبدالله ومحمد بن نايف خلال حضورهم الجلسة

لا تزال بين "شد وجذب" بين عدة جهات والخوف أن تكون "متحفظة" أكثر من اللازم

تأخرنا في إعلان آلية استحقاق المواطنين من الوحدات السكنية المدعومة..!

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 14 صفر 1435هـ - 17 ديسمبر 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/12/17/article893263.html

الدمام، أدار الندوة سعيد السلطاني - محمد سعد

ينتظر المواطنون إقرار وزارة الإسكان لمشروع آلية الاستحقاق التي تحدد أولوية المستحقين من المنتجات السكنية المدعومة، من خلال حساب النقاط بين فئاته من (المطلقات، الأرامل، المعوقين، مستوى الدخل، عدد أفراد الأسرة، سنوات انتظار القرض أو المنحة)، من خلال معايير واضحة وشفافة ومتوازنة تحقق العدالة لجميع المواطنين.

«إسكان الحكومة» مبني على مواصفات عالية ولكن لا يزال هاجس «التوزيع» قائماً إذا لم تكن الشروط مطبقة على الجميع وعلى الرغم من طول مدة إقرار الآلية؛ نتيجة اختلاف في وجهات النظر حيالها بين عدة جهات حكومية مشاركة، أو ذات علاقة بالمشروع، إلاّ أن ذلك حتماً يؤخر "حلم المواطن" بتملك مسكن، وربما يترك تساؤلات عدة حول مدى إمكانية التطبيق وفق شروط قد تكون متحفظة أكثر من اللازم.

وانتقد مختصون عقاريون عدم شفافية "الإسكان" في توضيح معايير هذه الآلية، وعدم استفتاء المختصين والمواطنين علناً حول آلية التوزيع، موضحين أن الأزمة الإسكانية في المملكة بالرغم من الدعم الذي تلقته وزارة الإسكان وصندوق التنمية العقاري إلا أنه لا زال يسير وفق خطى بطيئة نوعاً ما، حيث ان الإنجاز لم يصل إلى 60%، مقارنة بحجم الدعم الذي تلقته الوزارة بمبلغ 250 مليار ريال لتنفيذ 500 ألف وحدة سكنية، مطالبين أن تتخلى الوزارة عن عملها كمنفذ إلى مشرف فقط، وإتاحة الفرصة لشركات التطوير العقاري التي تمتلك خبرة في المجال الإسكاني لتساهم في تعجيل بناء هذه الوحدات خلال فترة زمينة قصيرة.

واقترحوا أن تعتمد معايير الآلية على معلومات حقيقية من الجهات المختصة مثل وزارة الشؤون الاجتماعية والجمعيات الخيرية وكذلك المحاكم الشرعية ووزارة الخدمة المدنية، مطالبين الا يستبعد موظفو القطاع الخاص الذين يعتبرون الأكثر ضرراً من حيث تدني دخولهم وعدم وجود أنظمة صارمة تضمن استمرايتهم في العمل.

وقالوا إن الأزمة الإسكانية تتزايد بشكل سنوي، حيث 60% من سكان المملكة من فئة الشباب، وسيكون العدد خلال السنوات المقبلة من طالبي السكن أكثر من خمسة ملايين مواطن في غضون الثلاث السنوات المقبلة، مشيرين إلى أننا أمام منظومة من التشريعات واللوائح والقرارات والمبادرات الخاصة بقطاع الإسكان، ومع ذلك نحتاج إلى إعادة قراءتها ومراجعتها، والكشف عن مدى تأثير التمويل العقاري على تطوير أوضاع هذا القطاع؛ بهدف التوصل إلى حلول علمية ليست قادرة على مواجهة واقع الإسكان الذي يشهد طلباً سنوياً قدره 250 ألف وحدة سكنية فحسب، بل والتغلب على التحديات التي تواجهه، والانتقال به إلى آفاق استشرافية أرحب.

ونوه المشاركون بالدور الذي يلعبه قطاع المؤسسات التمويلية في دعم مستقبل قطاعات الإسكان والتشييد، إذ بلغ حجم التمويل المصرفي لقطاعي البناء والتشييد والتمويل العقاري قرابة 124 مليار ريال بنهاية الربع الثالث من العام الحالي؛ بواقع 80 ملياراً لقطاع التشييد و44 ملياراً لقطاع التمويل العقاري.

مشكلة السكن
في البداية قال "علي القحطاني": إن الهدف الرئيس من آلية الاستحقاق يتمثل في إيجاد حلول لفئة من المجتمع تعاني من تدني الدخل وعدم توفير المسكن، مضيفاً أنه إذا كانت هذه الآلية معتمدة على معلومات حقيقية من الجهات المختصة والجمعيات الخيرية؛ سيكون لها بالتأكيد دور مهم في حل مشكلة هذه الفئة من المطلقات والأرامل وذوي الاحتياجات الخاصة وأصحاب الدخل المحدود، مبيناً أن حل مشكلة السكن تؤرق الدولة، وتُعد هاجساً للكثير من المواطنين، مقترحاً على وزارة الإسكان قبل إقرار آلية الاستحقاق بكافة نواحيها وضوابطها أن تضع بعين الاعتبار عدداً من النقاط منها؛ أن يترك الحرية للمواطن باختيار سكنه في المكان الذي يختاره بدلاً من إجباره على مواقع معينة سوف يكثر فيها المشاكل لاحقاً، حيث إن أغلب المواطنين الحاصلين على منح بمجرد حصولهم على أراض في أماكن لا يرغبونها يعرضونها على الفور للبيع، مما يتيح الفرصة أمام المضاربين، وبالتالي وصول أسعار الأراضي إلى أرقام غير عادلة.
وأشار إلى أنه من المفترض رفع القرض إلى مليون ريال، وهذا سوف يساعد المواطن بسرعة التملك إمّا فى البناء أو دفعة مقدماً للبنوك بالتضامن، متمنياً تحويل الصندوق العقاري إلى بنك ودعمه بالفائض سنوياً من الميزانية، متسائلاً عن المبالغ التي تم رصدها لوزارة الإسكان والبالغة (250) مليارا لبناء وحدات سكنية، والتي لم يستفد منها المواطن، مقترحاً تحويلها إلى صندوق التنمية العقاري، حيث إن هذه المبالغ لو تم توزيعها على المواطنين مباشرةً عن طريق الإقراض منذ صدور الأمر السامي الكريم قبل ثلاثة أعوام لأفاد منها (250) ألف مواطن، إذا افترضنا زيادة القرض.
تخفيض مهلة
وطالب "القحطاني" بتخفيض مهلة العامين، التي تعطى المواطن بعد استلامه قرضه لتكون ستة أشهر؛ لأن مبلغ القسط بسيط وهذا يرفع من دخل الصندوق، ومن شأنه أن يعجل في قروض جديدة للمتقدمين على قوائم الانتظار، متسائلاً: لماذا لا يتم إجبار البنوك التي تخرج علينا كل ربع سنة بميزانيات خيالية وليس لها مشاركة في بناء المجتمع، وذلك بتخفيض الفائدة على المواطن ورفع سقف القرض، لا سيما أن العقار يضمن حقوقها؟، ذاكراً أن زيادة إيرادات وزارة الإسكان وتنمية مواردها المالية يجب أن يتم ببيع الأراضي التي تخص الوزارة والبالغ مساحتها ملايين الأمتار بالمزاد على رجال الأعمال ودعم الصندوق والإفادة منه في الإقراض، مبيناً أن هناك من سيقول إن هذا الحل من الممكن أن يرفع قيمة الأراضي، إلاّ أنه يمكن التحكم بذلك عبر وضع آلية في وزارة العدل مثل الآليات المتبعة في هيئة سوق المال، بحيث يتم تحجيم قيمة الأرباح بنسبة لا تزيد ولا تقل عن (10%)، محذراً في الفترة القادمة بعد إقرار آلية أرض وقرض سوف ترتفع مواد البناء، والأهم من ذلك هو ارتفاع الأيدي العاملة، وسوف يكون سعر المتر -شغل اليد- يوازي أو قد يفوق قيمة المادة، والسبب في ذلك يعود إلى وزارة العمل في زيادة رفع الرسوم، مُشدداً على أهمية أن يكون هناك تنسيق في الاستراتيجيات بين الوزارات المعنية.
فمثلاً نظام "التسجيل العيني" أقر عام 1423ه وحتى الآن لم يعمم على جميع مدن المملكة، مشدداً على أهمية أن تكون الآلية الجديدة متكاملة الجوانب، وقابلة للتنفيذ الفوري عند إقرارها بشكل رسمي، كما يجب أن يكون هناك دعم للصندوق مع الآلية الجديدة يوازي الطموح، ويساعد على امتلاك مسكن لذوي الدخل المحدود بشكل خاص وغيرهم بشكل عام.
الدامغ: 45% من دخل المواطن يذهب للسكن..والانتظار مستمر
عامل استقرار
وأوضح "الدامغ" أن المشروعات الحكومية العملاقة لازال البعض منها تحت التنفيذ، كما أن المملكة في ظل الدعم السخي من قبل حكومتنا الرشيدة لازالت في مرحلة البناء، ومن هذا المنطلق هناك الكثير من المهتمين أبدوا الكثير من المخاوف أن تُحدث الآلية الجديدة بالتزامن مع المشروعات الحكومية فجوة عبر نقص الأيدي العاملة، وكذلك أن تُساهم في ارتفاع أسعار البناء، مُشدداً على أهمية أن يكون سوق البناء في المملكة جاهزاً من جميع الجهات سواء من حيث العدد الكافي لشركات المقاولات، وكذلك البدء في تأسيس مصانع أسمنت ومواد أولية، إضافةً إلى البدء في تشريع قرارات تسهل الحصول على الأيدي العاملة دون الإخلال في استمرار الحملة التصحيحية الحالية لتلبية الطلب المتزايد، والذي سيزداد مع مشروعات وزارة الإسكان المستقبلية، مبدياً تخوفه من أن تكون قرارات وزارة الإسكان مساهمة في رفع أسعار مواد البناء وأسعار الأيدي العاملة.
وأشار إلى أن آلية الاستحقاق الجديدة متى ما كانت مكتملة الجوانب فإنها ستسهم في خلق سوق عقاري جيد وكبير، كذلك ستكون عامل استقرار من الدرجة الأولى للمواطن، وستسهم في جعله يتفرغ للعمل والبناء والإنتاج في الوطن، ذاكراً أن المواطن اليوم ينفق ما يزيد عن (45%) من دخله الشهري للحصول على سكن ملائم، وأي حل لهذه المشكلة سيكون عامل استقرار للوطن وأمنه.
تلبية الطلبات

وتداخل "فضل البوعينين" قائلاً: إن وضع آلية تحدد استحقاق المواطنين لمنازل وزارة الإسكان أمر جيد يحقق العدالة؛ ويعطي الأكثر حاجة الأحقية الأولى مقارنة بالأقل منه؛ إلاّ أن مثل تلك الآليات قد تنفع في التخطيط الاستراتيجي المستقبلي لمواجهة أزمة متوقع حدوثها، لكنها لا تُجدي نفعاً في التعامل مع أزمة الإسكان الحالية، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار أن غالبية المقدمين على المساكن هم من أصحاب الحاجات، الذين لا يستطيعون الانتظار كثيراً، كما أن الآلية الحديثة التي ستطلقها وزارة الإسكان قد تزيد في زمن الانتظار لكثير من المستحقين، مضيفاً أنه يجب على الجهات المعنية إذا أرادت التعامل مع أزمة الإسكان بطريقة صحيحة أن تعتمد على توفير العدد المطلوب من المساكن لتلبية طلبات المحتاجين، مؤكداً على أنه لا مفر من تنفيذ (500) ألف وحدة سكنية بشكل عاجل وتمليكها المواطنين على الأقل مبدئياً، ومن ثم تمويل صندوق التنمية العقارية من فائض الميزانية لضمان تلبية ما يقارب من (500) ألف طلب على قائمة الانتظار.

دعم الشباب

وحثَّ "الدامغ" أصحاب رؤوس الأموال بالتوجه فوراً للبدء في تأسيس شركات للمقاولات، متوقعاً أن يكون هذا المجال في القريب العاجل من أكثر الأعمال ربحية وأجداها اقتصادياً، حيث إن الطلب سيرتفع على طلب المؤسسات والشركات التي تعمل في المقاولات، موضحاً أن البناء للأفراد لا يحتاج إلى إمكانات كبيرة كما هو الحال في المؤسسات التي تعمل على المشروعات العملاقة، أو التي تحتاج إلى الكثير من الخبرة والإمكانات المالية والفنية، مضيفاً أن الصناديق والمبادرات التي تدعم شباب الأعمال يجب أن تبدأ في خلق سوق عقاري أكثر نضجاً من خلال دعم الشباب في تأسيس هذه الكيانات التجارية، والتي ستعود بالنفع على البلد والمواطن، شريطة أن تكون هذه المبادرات مشرفة وملزمة للبدء في خروج منشآت تجارية تسهم في زيادة دفع عجلة التنمية، وتسهم أيضاً في إيجاد مصدر دخل مجز للشباب الطموح الذي يسعى للدخول في معترك التجارة.

المعيبد: التحقق من المعلومات يعزز من فرص العدالة بين الجميع

وعلّق "محمد المعيبد"، قائلاً: إن آلية الاستحقاق المزمع إصدارها في الفترة القادمة يجب أن تركز بشكل رئيسي على النواحي الاجتماعية للمتقدم، وأن يتم البُعد عن جعلها تسهم في زيادة أعداد المنتظرين كما كان عليه الحال في المنح البلدية سابقاً، مبيناً أن التنظيم هو فقط ما ينقص نظام الإسكان لدينا، وكذلك مبدأ الأولوية، حيث إن الحالة التي يعيشها المتقدمون ليست متشابهة، فمنهم من يستطيع البقاء على الإيجار مدة طويلة، ومنهم من يسمح وضعه المادي ببناء منزله بنفسه، موضحاً أن جميعهم هنا لهم الحق في الإفادة من الإسكان كحق مشروع لهم جميعاً، لكن الأولوية لذوي الدخل المحدود الذين يرهقهم البقاء على الإيجارات مدة طويلة.

منتجات متعددة

وأكد "المعيبد" على أن الكثير من الدول التي سبقتنا في وضع آلية واضحة لنظام الإسكان مرت بنفس المراحل التي نمر بها الآن، متسائلاً: لماذا لا يتم الإفادة منها بحيث نبدأ من حيث ما انتهى الآخرون؟، مع الإضافة والتعديل عليها بما يتلاءم مع ظروفنا نحن في المملكة، فمثلاً تركيا صنعت نظاماً للإسكان بمعايير عالية جداً، قضى تقريباً على أزمة الحصول على سكن، متسائلاً مرةً أخرى: لماذ لا نأخذها نموذجاً؟ موضحاً أن أبرز المخاوف التي نخشاها في الآلية الجديدة ألا تأخذ في الحسبان من أفنى نصف عمره ينتظر مكانه في المنح البلدية بالنظام السابق، مما قد يجعله يدخل في قائمة انتظار جديدة، خاصة المحتاجين منهم، مُشدداً على أهمية مراعاة هذا الجانب وأخذه في الحسبان بالدرجة الأولى، مبيناً أن أفضل طريقة للخروج من هذا المأزق هو ابتكار منتجات متعددة تتناسب مع عدد الأسرة والدخل والحالة الاجتماعية، وليس بالضرورة أن تكون جميع الإسكان متساوية، مشيراً إلى أن الآلية الجديدة متى ما كانت متكاملة وشاملة، فستقضي على الجدل الدائر الآن، كذلك ستسهم في توفير السكن الملائم لكل أسرة في الوقت المناسب وبالطريقة المناسبة.

وقال إن سوق مواد البناء في المستقبل بعد اعتماد الآلية سيشهد الكثير من الارتفاعات في الأسعار والتجاوزات التي تغتال قوة الآلية، ثم تصبح لا توفر إلاّ القليل من تكاليف البناء، مقترحاً أن تضع وزارة التجارة مؤشر يهتم بأسعار البناء ويكون مرجعاً رسمياً للبائع والمشتري، كما يجب أن تعمل وزارة التجارة جولات تفتيشية مكثفة لكبح جشع بعض التجار في استغلال الوضع في رفع الأسعار بهدف الكسب السريع، مطالباً أن تكون جميع القرارات التي تصدر من الجهات الحكومية بتنسيق مسبق بين الوزارات المعنية للإفادة من جدواها المرجوة.

الغنيم: من الصعب تطبيق الآلية لأن الطلب أكبر من العرض

توحيد الرؤية

وقال "طلال الغنيم": إن صندوق التنمية العقاري سابقاً كان يوزع القروض العقارية حسب الأقدمية، إذ لم يكن فيها عدالة من حيث المستحقين -حسب قوله-، متوقعاً أن تحقق آلية الاستحقاق المرتقبة العدالة والشفافية، مضيفاً أنه من المفترض على

وزارة الإسكان إعلان تفاصيل الآلية لجميع المواطنين والمختصين قبل إقرارها من قبل الجهات العليا، بهدف أخذ الرأي والرأي الآخر، مبيناً أن من المقترحات التي يجب أن تأخذ بعين الاعتبار في الآلية الأرامل واليتامى وذوي الدخل المحدود، بهدف حل معضلة يعانون منها خلال السنوات الماضية المتمثلة في السكن الذي ارتفعت تكاليفه، حيث يأخذ حصة من الدخل الشهري لا تقل عن (30%)، متوقعاً أن تحقق آلية الاستحقاق توزيع الوحدات السكنية بعدالة وشفافية وستساهم في تخفيض التكاليف على المستفدين، لافتاً إلى أن الآلية ستطبق على أكثر من (3.5) ملايين مواطن مستحق للإسكان، متسائلاً: ماهي المعايير التي ستتبعها الوزارة في تحديد أولوية الإستحقاق؟، مشيراً إلى أهمية التعاون مع الجمعيات الخيرية والمؤسسات الحكومية ذات العلاقة لتحديد المستحق بالدرجة الأولى، موضحاً أن ضخ (500) ألف وحدة سكنية للسوق وتوزيعها توزيعاً عادلاً ستساهم في تخفيض قيمة الإيجارات المرتفعة، التي تستقطع أكثر من (40%) من دخل المواطنين، وفي الوقت نفسه سيرتفع العرض عن الطلب، مما سيساهم في تخفيض أسعار الإيجارات.

وأقترح توحيد الرؤية من حيث الاستراتيجية الوطنية للإسكان مع آلية الاستحقاق وكذلك مشروع "إيجار"، لضخها كأنظمة وتشريعات جديدة عبر رؤية واضحة وصارمة للتطبيق للقطاع الإسكاني في المملكة بشكل موحد، لتتناغم في تحديد مسارات القطاع خلال السنوات المقبلة.

بيروقراطية تنظير

وحذر "البوعينين" من استمرار التعامل التقليدي مع أزمة السكن، حيث إن ذلك لن يجدي نفعاً، في الوقت الذي تؤدي فيه "بيروقراطية" العمل وبطء الإنجاز إلى زيادة حجم الأزمة، فكل عام يمضي يضيف إلى حجم المساكن المطلوبة أعدادا إضافية، مما يقلل من كفاءة المشروعات الحالية في معالجة الأزمة، مضيفاً أن وزارة الإسكان مازالت عالقة في "بيروقراطية" التنظير والإجراءات بعيداً عن التنفيذ على أرض الواقع، مؤكداً على أنه منذ خمسة أعوام مضت لم نجد ثمرة مشروع الإسكان الوليد، مقترحاً تقسيم وزارة الإسكان مشروع (500) ألف وحدة على (50) شركة عالمية قادرة على إنجاز المشروع بمعدل عشرة آلاف وحدة سكنية؛ لضمان الجودة وسرعة الإنتاج، مُشدداً على أهمية تحويل فائض الميزانية إلى تمويل صندوق التنمية العقارية لتلبية طلبات المسجلين على قائمة الإنتظار، وهو ما يضمن بإذن الله بناء مليون وحدة سكنية في ثلاثة أعوام.

باب العاطفة

وعلّق "محمد الدوسري"، قائلاً: إن وزارة الإسكان منذ إنشائها وهي في محاولات جادة لحل مشكلة السكن، إضافةً إلى المشروعات التي أثقلت من كاهلها، وهي الآن في حالة من الدوران حول نفسها ما بين إعداد الأنظمة والتشريعات وتنظيم القطاع السكني، وتنفيذ المشروعات الإسكانية وتطوير الأراضي، مقترحاً أن تشرك القطاع الخاص بشكل فعلي في تنفيذ المشروعات والإشراف عليها، مضيفاً أن آلية الاستحقاق التي طرحتها الوزارة غير واضحة المعالم والمعايير، إلاّ أننا نرى أنها تركز على أصحاب ذوي الدخل المحدود؛ لأنهم الفئة الأكثر معاناة في المملكة بسبب ارتفاع الإيجارات، إضافةً إلى ذوي الاحتياجات الخاصة والمرأة المطلقة والأرملة، إلى جانب الموظف الذي لا يزيد راتبه عن (3000) ريال في القطاع الخاص، مبيناً أن الأولوية يجب أن تكون للشباب الموظفين في القطاع الخاص، حيث يعانون مشكلة التنقل الوظيفي وقلة الرواتب، بينما الموظف الحكومي ينعم باستقرار أفضل.

وأضاف: الآلية التي أوضح خطوطها العريضة وزير الإسكان تدخل فيها العاطفة بشكل كبير، حيث شملت الأرامل وكبار السن والمعوقين، على الرغم أن هذه الفئة في الأصل لا يجب أن توضع من ضمن الذين عليهم الدخول في مفاضلة، بل يجب أن يحصل كل معوق وكبير في السن وكل أرملة على سكن بشكل فوري دون الحاجة إلى دخولهم في متاهات الانتظار كفئة مستقلة، ذاكراً أن ما ينقص وزارة الإسكان هو أن تسمع من المتقدمين لا أن تصدر المعايير مباشرة كأمر إلزامي، خاصةً إذا كانت تريد القضاء على الجدل الحالي حول قضية الإسكان، كذلك لابد أن تعتمد على الشفافية والوضوح في كل تعاملاتها.

قطاع خاص

وتحدث "الدوسري" عن كثرة القرارات والبرامج التي تسعى من خلالها وزارة الإسكان إلى حل مشكلة مضى عليها أكثر من (30) عاماً وتراكمت تزامناً مع عدد السكان، مضيفاً أن كل هذه القرارات يجب أن تتزامن مع مراحل فعلية في تنفيذ (500) ألف وحدة أولاً لتوزيعها على المواطنين بشكل عاجل، ثم بعد ذلك التخطيط للتعاون مع القطاع الخاص عبر ورش عمل لإيجاد حلول جذرية لحل مشكلة السكن، مبيناً أن القطاع الخاص لاشك أنه سيرحب بهذه الفكرة وسيتعاون من أجل حلها بشكل فعلي.

السيد: حل الأزمة بيد القطاع الخاص مهما كانت المغريات

وشدّد "صالح السيد" على أهمية توحيد معايير وزارة الاسكان وصندوق التنمية العقارية كخطوة في الطريق الصحيح لتحديد توجه السوق وضبط آلياته خلال الفترة القادمة ورفع كفاءة أدائه، إلى جانب المشاركة بين الجهات المختصة وتنسيق

الجهود لاختصار الوقت ووضوح الرؤية في المشرزعات الاسكانية القادمة، مشيراً إلى أن الفرصة متاحة أمام الشركات الكبرى للدخول مجدداً في السوق، مما سيخلق فرصاً استثمارية ضخمة جداً تستمر إلى سنوات طويلة لتغطية حجم الطلب العالي جداً والمتنامي على الوحدات السكنية ذات الجودة العالية وبأسعار مناسبة، مع حفظ حقوق جميع الأطراف في جو عمل واضح المعالم.

فائدة متبادلة

وأوضح "السيد" أنه إذا عرفنا أن وزارة الإسكان والصندوق يعملان لهدف واحد وهو توفير السكن للمواطن وضخ السيولة في قطاع الإسكان لإنتاج وحدات تفي باحتياجات المواطنين على حسب توجه الدولة، وبإرادة ومتابعة مباشرة من خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وولي عهده صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز -حفظهما الله- ، سنجد أنه في توحيد المعايير توفيراً للجهود واختصاراً للوقت، وكذلك تقديم خدمة أسهل للمواطن، مما يسرع في وتيرة العمل لتنفيذ خطط الدولة الطموحة لردم فجوة معادلة العرض والطلب، وحل مشكلة التمويل، وتقديم سوق مغر لشركات المقاولات، للدخول وبكل قوة، مؤكداً على أنه في هذا الأمر فائدة متبادلة ينتج عنها عمل خلاق على أعلى المستويات، مشيراً إلى أن الطلب السكني في نمو مستمر، مقترحاً على وزارة الإسكان إذا ما أرادت أن تسرع من مشروعاتها أن تعقد شراكة مع الشركات السعودية والعالمية للتنفيذ بسرعة، وكذلك مواجهة الطلب المتزايد على السكن.

وأضاف أنه من المتوقع بعد إقرار آلية الاستحقاق والأولوية ستحل مشكلة فئة معينة وهم ذوو الدخل المحدود، مقترحاً أن يشرك المواطن عبر استفتاء عام لهذه الآلية ليكون على معرفة تامة بما سيؤول إليه القطاع السكني خلال الأعوام المقبلة.

وزير الإسكان يعد بالشفافية والعدالة في التوزيع

أوضح معالي وزير الإسكان "د.شويش بن سعود الضويحي" أن وزارة الإسكان على وشك إطلاق مشروعين وطنيين مهمين سيشاركان في تنظيم ذلك القطاع، هما مشروع آلية تحديد الاستحقاق والأولوية ومشروع شبكة "إيجار".

وقال معاليه خلال مشاركته في ندوة "الإسكان والتمويل العقاري" التي نظمتها غرفة الشرقية بمقرها الرئيسي بالدمام مؤخراً: إن مشروع آلية تحديد الاستحقاق والأولوية سيحدد المستحقين للمنتجات السكنية المدعومة وأولوياتهم من خلال معايير واضحة وشفافة ومتوازنة تحقق العدالة لجميع فئات المواطنين، ومشروع شبكة "إيجار" يهدف إلى تنظيم وتطوير قطاع إيجار المساكن في المملكة بما يضمن حقوق المستأجر والمالك، ويصل المستأجر إلى الوحدة التي يحتاجها بأيسر السبل من خلال منصة إلكترونية تشمل مجموعة من الخدمات كتوثيق العقد والسداد الإلكتروني، الأمر الذي سيعزز الثقة في قطاع إيجار المساكن ويشجع على زيادة الاستثمار فيه.

وأضاف أن الدولة اهتمت بقطاع الإسكان وعملت على دعمه، ووضعت رؤية شاملة وخطة واضحة لتنظيم القطاع من خلال إعداد الاستراتيجية الوطنية للإسكان، التي درست بشكل علمي متعمق جميع التحديات التي تواجه هذا القطع، وأوجدت برامج لمواجهة هذه التحديات، وذلك للوصول إلى قطاع إسكان فعّال يسهم في التنمية الوطنية للمملكة، ويمكن جميع فئات المجتمع من الحصول على المسكن المناسب من خلال سوق إسكان مستدام ومستقر.

وأشار إلى أن قطاع الإسكان شهد في الفترة الماضية أحداثاً مهمة تنظم أعماله ومجالاته المختلفة، منها صدور أنظمة التمويل والرهن العقاري، وصدور الأمر الملكي بالتوقف عن توزيع المنح البلدية وتسليم مخططاتها، إضافة إلى جميع الأراضي الحكومية المعدة للسكن إلى وزارة الإسكان لتخطيطها وتنفيذ البنى التحتية لها، وإعطاء المواطنين أراضي سكنية مطورة وقروضاً للبناء عليها حسب آلية تحديد الاستحقاق والأولوية، الأمر الذي ساعد الوزارة على أن تركز اهتمامها على توفير البنية التحتية وزيادة المخزون من الأراضي لمواكبة الاحتياجات الإسكانية المتزايدة.

الوحدات السكنية المدعومة منفذة على مواصفات عالية ولكن بحاجة إلى لائحة تضمن العدالة بين الجميع

الوحدات السكنية المدعومة منفذة على مواصفات عالية ولكن بحاجة إلى لائحة تضمن العدالة بين الجميع

300 مليار حجم قروض «العقاري» منذ تأسيسه

ساهم صندوق التنمية العقارية على تنويع أدواره؛ لتوفر بدائل تمويلية جديدة، حيث تمت زيادة عدد القروض المقدمة للمواطنين حتى وصلت خلال العامين الاخيرين فقط إلى 142 ألف قرض بإجمالي ما يقرب من 72 مليار ريال، كما أن الصندوق يعمل حالياً على تطوير إجراءات عمله وتيسير التقدم له وتيسير تحصيل الدفعات وتحقيق استدامة تمويله وتخفيف شروط مساحة وعمر العقار؛ لتحقيق الإفادة لأكبر عدد ممكن من المواطنين.

وارتفع حجم الطلب على المساكن والحاجة لها، مقابل انخفاض المعروض وانخفاض القدرة على الشراء وارتفاع أسعار الأراضي من أبرز التحديات التي تواجه الصندوق العقاري، حيث إن الصندوق غطى حتى نهاية العام الماضي 1434ه ما يزيد على (4279) مدينة وقرية وهجرة، ووصل إجمالي القروض التي تمت الموافقة عليها (890,503) قروض؛ بمبلغ

إجمالي وقدره (302,820,892,280) ريالاً، وعلى الرغم من المبالغ التي ضخها الصندوق العقاري منذ تأسيسه، إلاّ أنها لم تعالج مشكلة الإسكان في المملكة.
تسابق وزارة الإسكان الزمن لإنهاء مشروعات أسندت إليها منذ ثلاثة أعوام وسط مطالبات المواطنين بسرعة إنجازها، في الوقت الذي قدّم لها خادم الحرمين الشريفين مبلغ 250 مليار ريال بشكل مباشر لبناء 500 ألف وحدة سكنية، إلى جانب توسيع أنشطتها لتُمنح أراضي وزارة البلديات والشؤون القروية لتقديمها كأراض مطورة تُمنح للمواطنين.
وبلغت أعداد مشروعات الوحدات السكنية تحت التنفيذ 57 مشروعاً تتضمن 59.944 ألف وحدة سكنية من أصل 500 ألف، مع وجود متقدمين وصل تعدادهم حتى الآن إلى 2.6 مليون متقدم للإفادة من مشروعات الوزارة، إضافة إلى 550 ألف متقدم سابق بطلب قرض مع وجود الأرض، كما تسعى "الإسكان" إلى محاكاة الطلب المتزايد سواء على الأراضي المطورة أو الوحدات السكنية والقروض المعجلة.
وانتقد ضيوف "ندوة الثلاثاء" عمل وزارة الإسكان بمفردها بعيداً عن مشاركة القطاع الخاص من حيث شركات التطوير العقاري التي لو أسندت إليها مشروعات الإسكان لانتهت منها خلال السنوات الثلاث الماضية، مؤكدين على أن الوزارة تعمل كمقاول ومشرف ومتابع وتسعى إلى حل مشكلة أزمة السكن عبر دراسات مستفيضه وغيرها، إلاّ أن الوزارة لن تستطيع أن تعمل بمفردها وستواجه الكثير من التحديات خلال الفترة المقبلة التي ستعيق بدورها تحقيق حلم المواطن بتملك مسكن.
مشاركة القطاع الخاص في تمويل مشروعات الإسكان لا تزال بحاجة إلى دعم حكومي في القرار «أرشيف الرياض»
نحتاج 1.5 مليون وحدة سكنية في 2015
تحتاج المملكة 1.5 مليون وحدة سكنية جديدة عام 2015، وذلك في الوقت الذي تسعى فيه وزارة الإسكان إلى إنجاز 500 ألف وحدة سكنية، بالإضافة إلى القروض العقارية ومساهمة القطاع الخاص، إلاّ أن هذه الجهات مجتمعة لن تلبي الطلب المتزايد على الإسكان.
وعلى الرغم من الجهود المبذولة، إلاّ أن مرحلة "التشاؤم" تسود القطاع الإسكاني؛ بسبب البيروقراطية المتبعة في تنفيذ المشروعات، إلى جانب الارتفاعات المتلاحقة على أسعار العقارات السكنية على مستوى المملكة، وارتفاع الطلب في المدن الرئيسة الكبرى مثل الرياض وجدة والدمام.
وقال "صالح السيد" -عضو مجلس إدارة غرفة الشرقية- إن الطلب المتزايد على القطاع السكني لا يُحل إلاّ بالمشاركة الفعلية للطقاع الخاص، وإشراكه في تنفيذ المشروعات الإسكانية وإتاحة كافة التسهيلات أمامه، داعياً إلى ضرورة التعامل مع موضوع الإسكان بطريقة عملية اقتصادية موضوعية، خاصة في جانب التمويل كحلول لمشكلة شح الإسكان القائمة، مشدّداً على مسألة قيام البنوك بإنشاء شركات تمويل عقارية ضخمة ومستقلة، تضم مستثمرين محليين وأجانب، وطرحها للعموم، خصوصاً وأن متطلبات رأس مال التأسيس صغير نسبياً في حدود ال200 مليون ريال.
معايير الاستحقاق: الأرملة، المطلقة، الإعاقة، كبير السن، سنوات الانتظار، عدد أفراد الأسرة، الدخل
تعتمد آلية تحديد الاستحقاق والأولوية في توزيع الوحدات السكنية المدعومة على حساب النقاط، وبحسب "تسريبات صحفية" غير مؤكدة؛ تُمنح المرأة الأرملة 10 نقاط، وخمس نقاط فقط للمطلقة، فيما اختص المعيار الثاني بذوي الاحتياجات الخاصة، بحيث يتم حساب نوع الخدمة وفق الإعاقة التي يعاني منها المتقدم.
ويمنح ذوو الإعاقات الدائمة نقطتين، وتتزايد عدد النقاط بتزايد شدة الإعاقة، إذ تصل إلى 5 نقاط لشديدي الإعاقة، و3 نقاط إذا كانت متوسطة، ونقطتين في حال كانت خفيفة.
واختص المعيار الثالث بعدد أعوام الانتظار منذ التقدم للحصول على الدعم السكني سواء منحة السكن أم القرض العقاري لبناء منزل حال توافر الأرض، إذ احتسبت النقاط بواقع عام إلى 9 أعوام تحصل الأسرة على نقطة واحدة عن كل عام، فيما تحصل على 10 نقاط إذا كان انتظارها فوق 10 أعوام بغض النظر عن المدة.
ويختص المعيار الرابع بعمر المتقدم (رب الأسرة) بحيث ينال المتقدم الذي سنه يفوق ال 60، 15 نقطة، بينما ينال الأشخاص الذين عمرهم يتراوح بين 50 و59، 7.5 نقطاط، بينما يختص المعيار الخامس بعدد أفراد الأسرة، فمن كان عدد أسرته 3 تحسب له بواقع 5 نقاط، وترتفع إلى 10 نقاط إذا كان عدد أفراد الأسرة 4 أشخاص، وإذا كانوا 5 أفراد فيحصلون على 15 نقطة، وتقفز إلى 20 نقطة إذا كان أفراد الأسرة 6 أشخاص، فيما تحصل الأسرة على 25 نقطة إذا كان عدد أفرادها من 7 أشخاص فما فوق.
ويتناول المعيار السادس الدخل، إذ ينال المتقدمون الذين تقل أجورهم الشهرية عن 3000 ريال على 20 نقطة، فيما تقل بنقطتين لمن يراوح دخلهم بين 3000 و 6000 ريال، وتنخفض إلى 16 نقطة إذا كان دخلهم بين 6001 و 9000 ريال، وتصل إلى 14 نقطة إذا كان دخلهم الشهري بين 9001 و 12000 ريال.

المجتمع يشارك ÷العمل× قرارات التأنيث ورواتب السعوديين والتأشيرات والدوام الجزئي

الوزارة دعت للاستفتاء على 20 مسودة قبل اعتمادها

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 14 صفر 1435هـ - 17 ديسمبر 2013م
اضغط هنا

أسامة بدوي - جدة
الثلاثاء
المجتمع يشارك "العمل" قرارات التأنيث ورواتب السعوديين والتأشيرات والدوام الجزئي
طرحت وزارة العمل،20 بندا تعمل على إقرارها، لتقييم المواطنين والمقيمين، وإبداء الرأي فيها قبل تطبيقها.
وقال وزير العمل المهندس عادل فقيه: إن طرح المبادرات يأتي من باب فتح النقاش وتبادل الآراء لتكون هناك مشاركة متفق عليها لتحسين القرار.
وأضاف: في تغريدة الكترونية على حسابه بـ»تويتر» ان البنود التي ستطرح على بوابة «معا» الالكترونية، تهدف إلى اتاحة الفرصة امام الشركاء للمساهمة في استكمال الجهود للوصول إلى استراتيجية وطنية عند صياغة القرار قبل تنفيذه.
ويأتي البند الخاص بتأثير رواتب السعوديين في التوطين، وقرار النسب المئوية لمعدلات التوطين على رأس البنود التي اعطتها وزارة العمل الاولية في المشاركة.
ولم تغفل القرارت الجانب الخاص بالتأنيث، فيما يخص المرحلة الثالثة، حيث تنتظر الوزارة آراء اصحاب الاعمال، وكذلك المشمولات بالتوظيف في المحلات المؤنثة، لطرح افكارهن لتنظيم عمل المرأة في محلات بيع المستلزمات النسائية بالمرحلة الثالثة.
المقترحات المجتمعية
وتهدف «معا» لرصد كافة المرئيات والمقترحات المرسلة من المواطنين والمقيمين بخصوص مسودات القرارات التي تعلنها وزارة العمل قبل اعتمادها رسميا، من أجل فتح باب المشاركة المجتمعية عند صناعة أي قرار، ولتوحيد الرؤى والأهداف ما بين الوزارة والمواطنين فيما يختص بسوق العمل والعمال ومنشآت الأعمال.
وهي بادرة جديدة وهادفة لمواكبة المتغيرات والتحولات العالمية وإضافة مرونة فكرية متناغمة ما بين المواطنين وجهود وزارة العمل والمؤسسات الشقيقة للوصول إلى صيغة قرار مناسبة لجميع الأطراف.
ودعا وزير العمل للمشاركة معتبرا ان الدخول على «معا» يخدم قطاع سوق العمل في المملكة، لرصد كافة المرئيات والمقترحات المرسلة من المواطنين والمقيمين فيما يتعلق بمسودات كل قرار من البنود الـ20 قبل اعتمادها.
ومن أبرز المسودات المتاحة للمناقشة:
برنامج حوافز الاستقرار الوظيفي، برنامج الإعانات المالية للمنشآت التي تحقق نموا في أجور عامليها السعوديين، اعتماد تعديل معدلات التوطين (النسب المئوية)، المرحلة الثالثة لتنظيم عمل المرأة في محلات بيع المستلزمات النسائية، تعديل المادة 16 من اللائحة التنظيمية، كيفية احتساب المبلغ عنهم تغيب في التأشيرات المكتسبة، قرار احتساب العمالة الوافدة ، تنظيم العمل عن بعد، تنظيم استقدام حراس العمائر، تحديد أثر أجور المتدربين السعوديين ومن يعامل معاملتهم على نسب التوطين، عدم تجديد رخص عمل العمالة الوافدة لدى الكيانات الواقعة في النطاق الأصفر، تعديل معادلة حساب السعوديين في نسبة التوطين، تنظيم نقل خدمات القوى العاملة الوافدة بين الكيانات التابعة لمنشآت مختلفة ، تنظيم استقدام مهن الرعاة

والمزارعين وصائدي الأسماك والنحالين وساسة الخيل والهجانة للاستخدام الخاص ، قرار اشتراط البقاء في النطاقات الآمنة للحصول على الخدمات ، تنظيم طلبات تأشيرات التوسع في النشاط ، تطبيق المعدل التراكمي في حساب نسبة التوطين، تنظيم عملية الاستقدام من العنصر النسائي للأنشطة الاقتصادية، حقوق وواجبات موظفي الدوام الجزئي.

الـ"بدون"... شيء!

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 14 صفر 1435هـ - 17 ديسمبر 2013م
http://alhayat.com/Details/582991

الخرج - نورا الحناكي

جُل المشكلة تكمن في افتقارهم إلى أبسط حقوقهم الإنسانية، في الوقت الذي يعيشون فيه حياة أشبه بلغز فشلوا في فك طلاسمه، لتتوارث أجيالهم مأساتهم ويعيشوا «بلا هوية»، ويكتب عليهم الإحساس بأنهم «أقل»، لافتقارهم إلى سجلات مدنية لإثبات حقوقهم في شتى المجالات ومختلف القطاعات أسوة بنظرائهم من المواطنين.

وعلى رغم أن منهم من لا يعد سوى نازح من دول مجاورة ينتمي إليها، إلا أن غالبيتهم بحسب مصادر مطلعة سعوديو الأصل ينتمون إلى قبائل، لعب تقصير آبائهم وأجدادهم من البدو الرحل، وعدم اكتراثهم بإثبات هوية أبنائهم في الأحوال المدنية تبعاً للأنظمة واللوائح منذ عقود دوراً كبيراً في حرمانهم من التعليم والعلاج والسفر، وحق التملك والبيع والشراء وغيرها من الحاجات التي لا يختلف عليها اثنان. تكتنز جيوبهم ببطاقات تعريفية سوداء وأخرى بيضاء بعد إيقاف فاعلية سريانها وعدم تجديدها منذ بضعة أعوام من وزارة الداخلية. ولا يقتصر الأمر على ذلك فقط، فحاملوها يقابلون بالسخرية تارة والتعجب تارة من مسؤولين نظير عدم وعيهم بطبيعة البطاقة وإدراكهم فحواها سلفاً.

"قياس" لـ "الحياة": قدرات الطلاب لم تتطور منذ3 أعوام

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 14 صفر 1435هـ - 17 ديسمبر 2013م
http://alhayat.com/Details/582872

جدة - عبدالله الجريدان

كشف المركز الوطني للقياس والتقويم في التعليم العالي عن أداء الطلاب في الاختبارات التي ينفذها المركز، والذي لا يشير إلى وجود تطور أو تراجع، إذ إن الأداء يحمل المستوى ذاته منذ ثلاثة أعوام.

وأكد نائب رئيس المركز للقياس والاختبارات الدكتور عبدالله القاطعي خلال حديثه إلى «الحياة» أن المركز أجرى دراسات تتبعية، تكمن في إجراء اختبار للمركز بعد عدد من الأعوام، لقياس معدل نمو المنتج التعليمي ومدى مناسبة أسئلة المركز لها.

وقال إن إجراء هذه العملية تطلب أخذ الاختبارات بعينها كما طبقت قبل ثلاثة أعوام وتطبيقها مرة أخرى على الطلاب، وذلك للمقارنة بين الاختبارات السابقة التي نفذت قبل ثلاثة أعوام والآن، مشيراً إلى أنه نتجت من هذه الاختبارات دلالتان الأولى هي عدم اختلاف الأداء بين الفترتين، إذ لم يتحسن مستوى الطلبة ولم يتراجع، والثانية هي جودة الأسئلة واستقرارها وثباتها.

وبيّن أن الدراسة التتبعية تفيد المركز من ناحية فعالية الأسئلة وقياس المنتج التعليمي من ناحية تطوره أو تراجعه، مشيراً إلى أنه لا يتم النظر في الدراسات التتبعية إلا بعد عقد من الزمن أو عقدين، إذ إن التعليم لا يمكن له أن يتطور خلال عامين

أو ثلاثة أعوام، ما يتطلب وقتاً طويلاً لحساب التأثير الذي من الممكن أن يكون جزئياً وتراكمياً، مضيفاً: «نحن لا ننظر إلى نتائجها قبل 15 عاماً أو 20 عاماً».
وحول صعوبة أسئلة اختبارات المركز بيّن أن معدل صعوبة الأسئلة يكون 50 في المئة وهو معدل ثابت طوال الأعوام، وعن حالات الغش التي تحصل أثناء الاختبارات بيّن أن عملية الإشراف والمراقبة التي تنفذ أثناء الاختبارات دقيقة، وتوجد تعليمات واضحة وصريحة في شأن الغش، إذ يحرم الطالب من الاختبار الذي ينفذه واختبارات أخرى، ما يجعل من محاولات الغش قليلة جداً وتكاد لا تذكر، إضافة إلى كراسة التعليمات التي يقرؤها الطلاب قبل بدء الاختبار وتحتوي على التعليمات التي يجب أن يلتزم بها أثناء تنفيذه الاختبار.
وأضاف: «المركز لا يمتلك أي حساسية تجاه قضية تسرب الأسئلة، وذلك لأن الاختبارات متجددة وتختلف عن الأعوام المقبلة والتي تليها، وفي حال تذكر بعض الطلاب بعض الأسئلة التي وردت في اختبارات ماضية قبل بدء الاختبار، فبكل تأكيد لن يتذكروا جميع الأسئلة، وبالتالي لن يؤثر ذلك في درجة الاختبار».
وأفاد بأن المركز لديه تواصل مستمر مع مراكز عالمية للاختبارات مثل «الإي تي إس» في أميركا وهو مركز الاختبارات التربوية، ومركز آخر في أستراليا يسمى «آيسر»، ويتواصل مع مجموعة من الباحثين الذين يتم إرسال نتائج الاختبارات لهم ويدرسونها من جوانب معينة، والبعض الآخر يكون استاذاً زائراً في المركز ليطلع على جميع المعلومات التي يريدها وينفذ دراساته، والهدف من عمليات التواصل هو تقويم منتجات المركز ومعرفة مدى جودتها، وكذلك البحث في الجوانب التطويرية.

القحطاني يلتقي ذويه بعد 14 عاما قضاها في "جوانتانامو"

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 14 صفر 1435هـ - 17 ديسمبر 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=171420&CategoryID=5

سراة عبيدة: محمد آل عطيف
قال المعلم في تعليم عسير حسين محمد آل ملفح القحطاني، إنه تلقى اتصالا هاتفيا من وزير الداخلية الأمير محمد بن نايف، يخبره فيه أن شقيقه سعد المعتقل في جوانتانامو بكوبا في طريقة إلى المملكة بعد بضع ساعات، مؤكدا أنه تسلم بعد عصر أمس، تذاكر ذهاب العائلة للقيا ابنهم عقب غياب دام 14 عاماً وشهرين.
وعاد آل مفلح بالذاكرة إلى عام 1399 الذي شهد ولادة شقيقه "سعد" في محافظة خميس مشيط، وقال: "ترعرع سعد يتيما بعد وفاة والدنا عام 1406 إثر حادث مروري، حينها كان سعد في الأول ابتدائي بمدرسة جابر بن سمرة، والتحق بالمتوسطة السادسة عام 1412، وأكمل دراسته الثانوية في ثانوية الفيصل وتخرج منها عام 1419 بتقدير ممتاز وبمعدل 99%".
ومضى يقول: "وفي عام 1421 غادر سعد إلى مكان مضطرب، وهناك اعتقلته القوات الأميركية، واقتيد إلى جوانتانامو، حيث مكث معتقلاً، حتى أفرج عنه".
وبين آل مفلح أنه وفي أثناء وجود شقيقه في المعتقل، توفيت والدته بعد عملية في القلب، واكبها انتشار للسرطان في عظمة الفخذ، ليتم استئصال الفخذ من الحوض، وبقيت فترة بعدها تترقب عودة ابنها سعد لكنها توفيت قبل أن تراه.
وكانت وزارة الدفاع الأميركية "البنتاجون"، قد أعلنت في بيان لها أمس، أن الولايات المتحدة نقلت سجينين من معتقل جوانتانامو، وهم: سعد محمد حسين قحطاني، وحمود عبدالله حمود، من مركز الاعتقال في جوانتانامو إلى المملكة".

توزيع "كسوة الشتاء" على السوريين

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 14 صفر 1435هـ - 17 ديسمبر 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=171419&CategoryID=5

عمان: واس
إنفاذاً لتوجيهات خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، بإيلاء الأشقاء السوريين جل الاهتمام، سواء من الناحية الإيوائية أو الصحية أو الغذائية، وبتوجيه من وزير الداخلية المشرف العام على الحملات السعودية الأمير محمد بن نايف، وبمتابعة مستشار وزير الداخلية ورئيس الحملة الدكتور ساعد العرابي، بدأت الحملة الوطنية السعودية سلسلة التوزيعات لكسوة الشتاء على الأشقاء السوريين في الأردن وتركيا ولبنان والداخل السوري، لمواجهة برد الشتاء القارس، بكلفة إجمالية بلغت 35.152.500 ريال سعودي.
واشتملت المساعدات على نحو 300 ألف بطانية، وألفي خيمة، و 400 ألف من المنسوجات الصوفيه "بلوفر"، و 200 ألف جاكيت نسائي ورجالي، و 600 ألف طقم شتوي (جوانتي وشال وطاقية)، و 600 ألف جوز من الجوارب، و 30 ألف دفاية مع اشتداد العاصفة الثلجية التي ضربت بلاد الشام وتركيا.
وكانت الحملة الوطنية السعودية حاضرة على الأرض لتلبية احتياجات الأشقاء السوريين، حيث انطلقت أولى التوزيعات في منطقة البترون اللبناني وتم توزيع البطانيات والجاكيتات الشتوية، بالإضافة لدخول عدد من الشاحنات المحملة بالكسوة الشتوية إلى الداخل السوري بالتنسيق مع الحكومة التركية عن طريق باب الهوى وباب السلام ليتم توزيعها على اللاجئين السوريين العالقين على الحدود السورية التركية، كما يتم توزيع الكسوة الشتوية أيضا في الأردن هذه الأيام.
يذكر أن مكاتب الحملة الوطنية السعودية في الأردن ولبنان وتركيا والداخل السوري، قد أنهت خطة التوزيع للمستلزمات الشتوية من ملابس وبطانيات ودفايات وبدأت بالتنفيذ لتشمل أكبر قدر ممكن من الأشقاء اللاجئين السوريين.

"لجان التعاقد": الشهادات "المزورة" هزمتنا

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 14 صفر 1435هـ - 17 ديسمبر 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=171401&CategoryID=5

الطائف: ساعد الثبيتي
بعد تكليف هيئة الرقابة والتحقيق من قبل المقام السامي بالتحقيق في قضايا التعاقد مع أكاديميات من حملة الشهادات المزورة في عدد من الكليات والجامعات السعودية، أخذت القضية منعطفا جديدا وفق مصادر مطلعة أبلغت "الوطن" أن لجان التعاقد في وزارة التعليم العالي تنصلت أمام الهيئة من مسؤولية التعاقد مع حاملات الشهادات المزورة بحجة عدم قدرة اللجان على التفريق بين الوثائق الأصلية والمزورة، إضافة إلى أنه لم يتم تكليفهم من قبل الوزارة بالتأكد من المؤهلات من مصادرها، كما أنه لا توجد آلية تنظم ذلك.
وعلمت "الوطن" أن رئيس هيئة الرقابة والتحقيق الدكتور صالح آل علي خاطب وزير التعليم العالي الدكتور خالد العنقري مطالبا وزارته بالإفادة عن صحة ما أدلى به أعضاء لجان التعاقد ومطالبا في ذات الوقت بتزويد الهيئة بقرارات اللجنة

وصلاحية أعمالها والواجبات المناطة بها، من أجل استكمال التحقيق من قبل الهيئة وتحديد المسؤولية والمسؤولين عن تسرب حاملات الشهادات المزورة إلى جامعات السعودية.
في الوقت الذي تنصلت فيه لجنة التعاقد في وزارة التعليم العالي من مسؤولية التعاقد مع أكاديميات يحملن شهادات مزورة، واللاتي تم اكتشافهن بعد الانخراط في العمل الأكاديمي في عدد من كليات بعض الجامعات السعودية، بحجة عدم قدرة اللجنة على الكشف عن المؤهلات أو مخاطبة مصادر شهادات الأكاديميات، إضافة إلى عدم وجود آلية تنظم ذلك، عادت هيئة الرقابة والتحقيق إلى مخاطبة وزارة التعليم العالي مرة أخرى للحصول على تأكيد أو نفي لما أفاد به أعضاء اللجنة من إفادات تبرئ ساحتهم.
وقالت مصادر مطلعة لـ"الوطن"، إن تحقيقات هيئة الرقابة والتحقيق في قضايا التعاقد مع أكاديميات من حملة الشهادات المزورة التي كلفت الهيئة بالتحقيق فيها من قبل المقام السامي، أخذت منعطفا جديدا بعد أن تنصلت لجان التعاقد أمام هيئة الرقابة والتحقيق من مسؤولية التعاقد مع حاملات الشهادات المزورة بحجة عدم قدرتهم على التفريق بين الوثائق الأصلية والمزورة، ولم يتم تكليفهم من قبل وزارة التعليم العالي بالتأكد من المؤهلات من مصادرها، كما أنه لا توجد آلية تنظم ذلك.
وعلمت "الوطن"، أن رئيس هيئة الرقابة والتحقيق الدكتور صالح آل علي، خاطب وزير التعليم العالي الدكتور خالد العنقري، مطالبا وزارته بالإفادة عن صحة ما أدلى به أعضاء لجان التعاقد ومطالبا في ذات الوقت، بتزويد الهيئة بقرارات اللجنة وصلاحية أعمالها والواجبات المناطة بها، من أجل استكمال التحقيق من قبل الهيئة وتحديد المسؤولية والمسؤولين عن تسرب حاملات الشهادات المزورة إلى جامعات سعودية.
وكانت قضية الأكاديميات العاملات في الجامعات السعودية بمؤهلات مزورة اللاتي تم اكتشافهن خلال الخمس سنوات الماضية، قد أثارت التحرك الرسمي وخاصة بعد تزايد أعدادهن.

توجيهات لـ"الوزراء": مكنوا "نزاهة" من متابعتكم بعد تقارير كشفت عن عدم تزويدها بالمشاريع المعتمدة وتجاهل مخاطباتها

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 14 صفر 1435هـ - 17 ديسمبر 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=171418&CategoryID=5

الرياض: أحمد عامر
بعد أيام من إعلان رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (نزاهة) محمد الشريف، عن الرفع بقوائم الوزارات والمؤسسات الحكومية التي لا تتعاون مع الهيئة للمقام السامي، صدرت توجيهات عليا صارمة وتعقيبية للوزارات عطفا على تلك التقارير، تشدد على أهمية التعاون مع الهيئة، والالتزام بمقتضى التنظيمات التي تخول لـ"نزاهة" متابعة ومراقبة أداء الوزارات والمشروعات المنفذة والقائمة والمتعثرة منها، فيما تضمنت التوجيهات للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد بالاستمرار في الرفع عن الجهات التي لم تتعاون معها.
وعلمت "الوطن"، أن جميع الوزارات والمصالح الحكومية تلقت مؤخرا تنبيهات مشددة عن الجهات التي لا تتعاون أو تمكن هيئة مكافحة الفساد من أداء مهامها، وذلك على خلفية تقارير رفعتها "نزاهة" تفيد بعدم التزام عدد من الجهات بتزويدها بالمشاريع المعتمدة لديها، وعقودها، وعقود التشغيل والصيانة، وما تطلبه من وثائق، والرد على استفساراتها

وملحوظاتها وإفادتها بما اتخذته حيالها، وذلك خلال مدة أقصاها 30 يوما من تاريخ إبلاغ الوزارة والجهة التي تقصدها الهيئة.
كما ذكرت تقارير "نزاهة" -بحسب التوجيه- أن عددا من الجهات أيضا لم تلتزم بتسهيل مهام منسوبي الهيئة، ولم تمكنهم من الحصول على المعلومات والوثائق المتعلقة بممارسات الهيئة لاختصاصها، أو نسخ منها.
وشددت التعليمات الموجهة للوزراء ورؤساء الهيئات والمصالح الحكومية، على ضرورة تعاون الجميع مع الهيئة بما يمكنها من أداء مهامها. وقد تم تزويد رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد بنسخة من التوجيه، للرفع عن الجهات التي لم تتعاون مع الهيئة ومع هذا التوجيه.

"نقاهة جدة" تعاني بسبب "المسنين المجهولين"

شح الأراضي يدفع "الصحة" لمبنى مستأجر بدلا من المستشفى المرصود له 70 مليونا

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 14 صفر 1435هـ - 17 ديسمبر 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=171446&CategoryID=3

جدة: نجلاء الحربي
رصد مركز النقاهة في جدة تسجيل 7 حالات مرضية لـ"مجهولين" من كبار السن خلال الـ 3 أشهر الماضية، حيث تم تحويلهم للمركز عن طريق مستشفى الملك فهد العام، بعد أن عثر عليهم أمام بوابة طوارئ المستشفى، دون أن يتم التعرف على ذوي تلك الحالات، يأتي ذلك في الوقت الذي يعاني فيه المركز من ضيق مساحة المبنى الحالي والذي يضم في أجنحة تنويمه 80 حالة مرضية من الجنسين، من بينها 50 مريضا ما بين غيبوبة وشلل رباعي وإعاقة حركية وذهنية.
وأوضح مدير مركز النقاهة الطبي التابع لمستشفى الملك فهد العام في جدة الدكتور محمود أحمد الحاج لـ"الوطن"، أن المركز استقبل حالات مجهولة لكبار بالسن تم تنويمهم وتقديم العناية الصحية لهم، موضحا أن ظاهرة ترك أشخاص مجهولين أمام بوابة الطوارئ بدأت منذ أشهر، ونجد أنفسنا أمام أمر معقد، حيث لدينا مرضى منومون عددهم 80 مريضا، وبالتالي فإن هذه الحالات الجديدة تحتاج لأسرة شاغرة، مما يدفعنا لبذل جهود لتوفير أسرة وتنويمهم.
وأوضح أن هناك تواصلا يتم مع الجهات الأمنية بالتبليغ عن تلك الحالات، حيث تم العثور على ذوي البعض منهم، مشيرا إلى أن المركز لديه أخصائي اجتماعي يقوم بالتواصل مع أبناء وبنات هذه الحالات الذين يعثر على عنوانيهم، ووجدنا أن البعض منهم يحاول التنصل من المسؤولية.
وأفاد الحاج بأن الوزارة قامت بدعم المركز الحالي بتوفير أخصائي شيخوخة والعناية بكبار السن، حيث أسهم وجوده في تحسين أداء الكثير ممن يشرف على خدمة المرضى المنومين، ولديه خبرة واسعة في التقرحات السريرية التي تحدث للمرضى نتيجة الإقامة الطويلة في المركز.
وأكد أن المنومين في المركز نوعان؛ حالات طويلة الإقامة ولديهم أسر يقومون بزياراتهم والتردد عليهم لأن حالتهم الصحية لا تسمح بوجودهم بعيدا عن العناية الطبية، حيث تكون الإعاقة حركية أو شللا رباعيا، أما النوع الثاني فهم المنسيون ممن يدخلهم ذووهم ويتركونهم في المركز لعدة سنوات وهم المرضى المصابون بغيبوبة وإعاقات ذهنية وحركية.
يذكر أن وزارة الصحة على الرغم من تخصيص مبلغ 70 مليون ريال لإنشاء مستشفى للنقاهة، إلا أنها ما زالت عاجزة عن توفير أرض على مساحة شاسعة لإنشاء المشروع، إذ استغرق البحث أكثر من عام، موضحة أن السبب شح الأراضي الشاسعة المناسبة لإقامة المشروع، مما دفع الوزارة لتأجيل المشروع والبحث عن مبنى مستأجر بديل.

جازان.. التحقيق في اختفاء فتاتين منذ عامين"

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 14 صفر 1435هـ - 17 ديسمبر 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=171444&CategoryID=3

جازان: سعاد هبة

وجه أمير منطقة جازان الأمير محمد بن ناصر بسرعة الإفادة عن قضية اختفاء ابنتي مواطنة، وذلك بعد أن تقدمت والدتهما بشكوى إلى إمارة المنطقة ذكرت فيها أن ابنتيها تعرضتا للاحتيال ومن ثم اختفتا منذ عامين، وأن الجهات المختصة لم تتجاوب معها.

وقالت "ن" الدوسري إن ابنتيها اختفتا منذ عامين في ظروف غامضة، ولأسباب تجهلها كليا، مؤكدة على أنهما هربتا بمساعدة آخرين احتالوا عليهما، وأنها كانت تعاملهما بكل حب ولطف.

وعبرت عن مخاوفها بشأن وضع ابنتيها حاليا، وأضافت: "لا أعلم هل هما من الأموات، أم الأحياء"، مستغربة من عدم توصل الجهات المختصة بالمنطقة لأي معلومات عنهما على مدى السنتين الماضيتين.

من جانبه، قال المتحدث الرسمي لإمارة منطقة جازان علي زعلة لـ"الوطن" أن "المرأة تقدمت بشكوى لأمير المنطقة تشكو فيها من تعرض ابنتيها للاحتيال، والإخفاء من قبل أشخاص لا تعرف أسماء بعضهم بالكامل، وتتذمر من عدم تجاوب الجهات المختصة مع قضيتها"، مشيرا إلى أن طلبها حظي باهتمام أمير المنطقة، الذي أصدر توجيهاته لمدير الشرطة بسرعة الإفادة عن الإجراءات المتخذة حيال شكواها، وما تم التوصل إليه بهذا الشأن.

وأكد على أن أمير المنطقة تلقى إفادة الشرطة بأن القضية ما زالت قيد الإجراء، وسيتم طلب المرأة لمعرفة ما لديها، ومدى صحة ما أفادت به، وأسباب تأخرها في البلاغ لمدة عامين.

فريق تطوعي: "مستشفى" أحبط مشروعا اجتماعيا للمعاقين

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 14 صفر 1435هـ - 17 ديسمبر 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=171441&CategoryID=3

المدينة المنورة: سعد الحربي

اعتذرت إدارة مستشفى بالمدينة المنورة عن استكمال مشروع خيري أعد من قبل متطوعات بمناسبة اليوم العالمي للمعاق،ورغم تنفيذ المشروع النظري في بهو المستشفى إلا أن الإدارة اعتذرت عن استكمال الجزء المتبقي من المشروع والذي كان يتمثل في مرافقة الفريق لعدد من الأشخاص المعاقين في فعالية لمشاركة المجتمع بحقوق المعاق، حسب الاتفاق المسبق بين المستشفى والفريق التطوعي.

وتسبب الاعتذار المتأخر من المستشفى في فشل المشروع التطوعي والذي كان يهدف لتطبيق عدد من الأهداف الخاصة بالمعاق، وفي مقدمتها كيفية تنظيم المسارات والمزالج الخاصة بالمعاقين. وفي المقابل أوضحت الشؤون الصحية بمنطقة المدينة المنورة أن المجال متاح للفريق التطوعي للعمل داخل المستشفى، بينما العمل والتنقل خارج محيط المستشفى هما من مسؤولية جهات أخرى لها الأحقية في الموافقة مبدئيا على تلك الفعالية أو الرفض.

وأوضحت رئيسة الفريق التطوعي "لأمتنا نحيا" نهلة السحيمي لـ "الوطن"، أن الفريق فعّل حملة يوم المعاق في الثالث من ديسمبر، حيث طلب المستشفى خلال فعالياتنا المشاركة في البرنامج وعرض بعض الأفكار على الطلاب المعاقين، وحيث إن الفريق لديه عدد من الأفكار والمواهب التي كان من شأنها إبعاد المعاقين، خاصة الأطفال عن الفعاليات التقليدية بالرسم على الوجه وما شابه ذلك. وقد تم وضع برنامج منظم ومحكم ومعد بالاتفاق مع عدد من الجهات الخاصة وتم تزويد إدارة المستشفى بصورة منه وعرض جميع احتياجات الفريق لتوفيرها، وبالفعل تمت الموافقة عليه وأعطي الفريق الموافقة لاستكمال فقرات المشروع، حيث أعطيت جميع الجهات المشاركة مع الفريق الموافقة للتحضير وكذلك الاتفاق مع التلفزيون ووسائل الإعلام للمشاركة. وأضافت السحيمي: تم تفعيل اليوم الأول على أن يتم فيه عرض الفكرة فقط على جميع الأهالي والأطباء لمشاركة الفريق في الحملة التوعوية وتسجيل أسمائهم للمشاركة في الزيارة الميدانية إلى أهم شوارع المدينة لتفعيل الحملة على المحلات التجارية، حيث تسعى الفكرة إلى نشر الوعي بين أفراد المجتمع بحق المعاق، ويتضمن ذلك توزيع نماذج مسارات لجميع المحلات التجارية لحث أصحابها على تطبيقها على الأبواب بشكل فعلي لتساعد المعاق على الوصول إلى احتياجاته اليومية بكل سهولة ويسر. وقبل تنفيذ ما تبقى من الجزء الأخير من الفعالية بالتوجه للقطاعات الخاصة بفترة قصيرة فوجئنا برفض مدير المستشفى الفكرة وتراجع، في حين أنه كان أول المشاركين في الجزء الأول من البرنامج داخل المستشفى. وقالت السحيمي: هناك جهات عدة قادرة على مساعدة الفريق ودعمه لكن المستشفى هو من بادر وطلب مشاركة الفريق وأعطانا الموافقة على جميع فقرات البرنامج لكنه عاد وأحبط المتطوعين وكذلك المعاقين برفضه المتأخر وأدخلنا في إحراج مع المشاركين.

وبسؤال مدير الشؤون الصحية بمنطقة المدينة المنورة الدكتور عبدالله الطايفي عن موقف المستشفى الذي أدى لفشل الفعاليات وعدم استكمالها، أوضح قائلاً: إن إدارة المستشفى يمكنها أن تسمح بتنظيم الفعاليات التي قد تطلبها بعض الجهات في ساحة المستشفى، وهذا من اختصاصها، أما الفعاليات التي يكون موقعها خارج المستشفى فهذه ليست من اختصاص المستشفى، وتوجد جهات أخرى هي المسؤولة عن ذلك الأمر تؤخذ منها الموافقات قبل بدء الفعاليات، وبغير تلك الموافقات لا يتمكن المستشفى من المشاركة.

نثار

أصبح للقضاء نفوذ ونفاذ

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 14 صفر 1435هـ - 17 ديسمبر 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/12/17/article893268.html

عابد خزندار

هذه حكاية رويتها من قبل ولا ضير بل هناك جدوى من تكرارها، وهي أنّ الجنرال ديجول عندما تسلم الحكم في فرنسا بعد تحريرها، ولم يكن يعرف شيئاً عن أوضاعها لأنه كان يعيش في لندن طيلة أيام الحرب، سأل وزراءه عن أحول فرنسا الاقتصادية والمعيشية والأمنية، فقالوا له إنها على أسوأ ما يكون، فسأل عن القضاء فقالوا له إنه بخير، فقال: إذن هناك أمل كبير في إصلاح كلّ الأوضاع، ولا غرو فالقضاء عماد الدولة وأهمّ ركن من أركانها، وإذا صلح صلحت وإذا فسد فسدت، وحقّ عليها الفناء، ونحن لحسن طالعنا نشهد تطوراً ولو بطئياً في إصلاح القضاء، ويمكن أن نقول إن له الآن نفوذاً ونفاذاً، فقد جرى تعيين قضاة تنفيذ للأحكام لهم الحقّ في استعمال القوة الجبرية، ولكنّ عددهم قليل، ولو أنه سيزيد مع الزمن واستحكام الضرورة، كما صدر نظام المرافعات الشرعية والإجراءات الجزائية، وتبقى مشكلة تفاوت الأحكام بين القضاة والمغالاة في الأحكام التعزيرية وخاصة الجلد، وقد أولاها المحامي الأستاذ أحمد السديري ما تستحقه من الاهتمام والتنويه، والمطلوب هو تقنين الأحكام، وهناك بداية يمكن أن ننطلق منها إلى تقنين أوسع وأشمل، وهي مجلة الأحكام الشرعية وهي على المذهب الحنبلي وقد ألفها الشيخ أحمد قاري وأصدرتها شركة تهامة، كما يبقى البطء في نظر القضايا والبتّ فيها والتي نوّه بها رئيس ديوان المظالم الشيخ عبدالعزيز النصار، وطالب رؤساء المحاكم بسرعة إنجاز القضايا والفصل فيها، مبيناً في كلمته خارطة الطريق في منهجية إدارة المحاكم لتحقيق العدالة الناجزة، فهل يتحقق هذا المطلب؟

حقوق مَنْ لا حقوق له

المصدر: جريدة الشرق الثلاثاء 14 صفر 1435هـ - 17 ديسمبر 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/12/17/1025187

نذير الماجد

إذا كانت حقوق الإنسان وإعلاناتها بهذه الكثرة أفلا يحق لنا على سبيل المساواة أن نضع حقاً للمنزعجين من أحزمة الأمان، تأسياً بحقوق الحيوان على الأقل؟ يسأل أحدهم.. فمنذ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي أعلنته الأمم المتحدة عام

1948م، الذي يمثل إرادة المنتصر، شهدنا تدفقاً لافتاً لمواقف وصياغات عديدة، كلها تُعلي من شأن حقوق الإنسان وتجعل المتلقي يتوه بهذا «الإسهال الحقوقي».
للنقد أن يستعيد حقوقه -بحسب تعبير «جاك رانسيير»- ليكشف العبثية، المصير الحتمي لدعوات تتجاهل المؤاخذات النقدية الفاضحة للميول الأيديولوجية في كل ديباجة. ودون الاكتفاء بمجرد إطراء أو خطاب احتفائي يحيل اليوم العالمي لحقوق الإنسان (10 ديسمبر) إلى مناسبة طقسية لاجترار مضامين ووعود لم تُنجز، تلح المقاربة النقدية على تجاوز «صيغة الشعار» نحو «صيغة الفعل».
يمكننا القول إذن مع «حنا ارندت» أن تلك السلسلة الطويلة من الإعلانات والعهود، وكل ذلك الصخب والنقاش وبعثات التدريب (وهي بالمناسبة فرصة ممتازة للاصطياف)، ليست أكثر من سلسلة طويلة وخادعة من الوهم، لأن الإنسان هذا الموضوع الشائق، وقبلة النشطاء الحقوقيين، هو وحده الطرف الخاسر، هو الإنسان «العاري من الحقوق».
نسمع جعجعة دعائية ولا نرى حقوقاً، هذا هو أول نقد يعرب عن نفسه، أما المفهوم ذاته فبحاجة إلى مساءلة، فالحقوق كما هي في صيغتها الحالية مرتهنة لشكلانية فارغة، إنها ضجيج دعائي لأنها مجرد فذلكة ميتافيزيقية، أي ببساطة: بلا معنى.
الحقوق التي يهبها القانون تتميع وتذوب تحت نيران بنى الهيمنة التي تحظى بمكانتها في القانون نفسه. في حين أن المرافعة النقدية تحيل الحق إلى واقعة اجتماعية، الحق لا يوجد إلا في سياق، إلا داخل علاقة اجتماعية، الحق ليس حقاً إلا حين يندرج ضمن مناخ كلي يخفض كل أشكال الهيمنة والاحتكار، والحقوق ليست حقوقاً حين تكون محض تجريد، حين تستهدف إنساناً عائماً في الفضاء، إنساناً معزولاً يفتقد كل شيء وليس له إلا أن يتعزى بحقوقه الاسمية المعتبرة قانونياً. كان النقد الماركسي محقاً حين وجد في «أيديولوجيا حقوق الإنسان» قيماً مفارقة لواقعها، تحيل الإنسان إلى «مونادا»، أي كيان مستقل قائم بذاته، من هنا صارت حقوق الإنسان أيديولوجيا أو تحصيل حاصل لأنها أزاحت الإنسان العاري ومنحت ذاتها للثري والمثقف والنافذ والسيد، وباختصار: لأقلية تملك سلفاً كل الحقوق.. للسيد أن يكون سيداً والعبد عبداً والفقير فقيراً، وكان الله غفوراً رحيماً.
غني عن القول أن الحق الإنساني فكرة نبتت في تربة حداثية، الصيغة الراهنة تطوير وتتمة لما أنجز في سياق غربي بدءاً من وثيقة الحقوق البريطانية في عام 1215م، مروراً بالإعلان الأمريكي للاستقلال 1776، والإعلان الفرنسي لحقوق الإنسان والمواطن 1789، انتهاء بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة في عام 1948، الذي صيغ على مقاس وأهواء من ربح الحرب وتسيَّد العالم، لكن هذه الديباجة بارعة في إخفاء جذورها، لتوقع النشطاء السذج في أحابيل الوهم وسوء الفهم، هل أفتح قوساً هنا للإشارة إلى تلك المحاولات الساعية لتأصيل ديني لحقوق مستمدة من تصورات علمانية للإنسان والعالم؟ حيث لتأسيس حق كوني ينبغي أولاً تجريده من كل خصوصية ثقافية، وتكريس مرجعية دنيوية للمفهوم، فإذا كان حق الإنسان بالمفهوم الديني مستمداً من الله، فإن حق الإنسان بالمفهوم الحداثي مستمدٌّ من ذاته «هنا والآن».
ولأن ذلك لم يحصل صارت الفكرة متهافتة للناشط الغربي الذي يبشر «بعلمنة الحقوق» وخادعة للناشط الإسلامي الذي يخلط بين المرجعيات، من هنا يتوجب استئناف النقد، إذ تخفي عقيدة حقوق الإنسان، رغم بريقها الكوني، المكون التاريخي لنشأتها، إنها وفية لموطنها وجذرها الماورائي، الجذر المكون جذر مسيحي، والكوني ليس سوى خاص معمم أو «المحلي دون أسوار» إذا أخذنا باستعارة «ميشيل أونفري»، وحين نتابع التفكيك لأقصى مدياته سنتهم الصياغة الراهنة لحقوق الإنسان بنزعتها المركزية المستندة إلى مكون ثقافي خاص بالغرب تحديداً، مما يعني تجاهل الأكثرية، كل الثقافات الأخرى ليس لها دور في التأسيس والتأصيل، الثقافات هذه تجد ذاتها في وضعية التلميذ، بوسعها فقط تلقي التعاليم والحقوق من السيد المهيمن.
بعد انتهاء الحرب الباردة، وتحديداً في التسعينيات، اندسَّ هذا السيد المطاح داخل أحصنة حقوق الإنسان ليفرض أجندته وحضوره السياسي، وليعزز مصالحه التي هي أصلاً مصالح أقلية متحكمة، قبل أن تنتقل الموضة من شرق أوروبا إلى الشرق الأوسط، ثمة حقيقة تم تجاهلها طويلاً: ليست حقوق الإنسان سوى رهان أيديولوجي، لم يكتفِ السيد المهيمن من تفريغ حقوق الإنسان من مضمونها، لم يكتفِ بإحالتها إلى مجرد لفظيات شكلية أو احتفالية سنوية ذات خصائص طقوسية بحتة، بل سارع إلى الزج بها كمطية سياسية لتحقيق مآربه، حقوق الإنسان اليوم أحصنة طروادة لنشر الهيمنة وإعادة إنتاج المركزية الغربية، مما يعني أن الحقوق هي حصراً حقوق السيد في أن يمارس سيادته، أصبحت الحقوق مجرد تنويع للمبدأ القائل: «على الذي يمتلك قيمة أكثر أن يسود ويسيطر على الذي يمتلك قيمة أقل»، إنها باختصار حقوق الغاب، ولكن ضمن إخراج جديد.
ولكن على النقد أن يقترح حلولاً إن كان لكل معالجة سلبية وجهها الإيجابي، فلحماية حقوق الإنسان من التوظيفات الأيديولوجية ولإعادتها إلى بيتها الأخلاقي، يتعيَّن، كما يقترح عالم الاجتماع «تورين» إعادة ربطها بالذاتية، أن تتأسس على ذات الفرد المتموضع ضمن سياق وعلائق سيسيولوجية، أي على ذلك الفرد بوصفه واقعة اجتماعية، الحقوق المطلوبة

هي حقوق متعينة، أكثر فأكثر، لا تستمد فقط من ضمانة قانونية، بل أيضاً من خلال التحويل نحو سياق اجتماعي بوسعه احتضان الحقوق. أما على مستوى الرؤية والصياغة فلابد من تفتيت المركزية وإتاحة أكبر قدر ممكن من المشاركة للذوات الثقافية، للمساعدة في «تملكها نظرياً» على نحو عالمي، وترسيخها كقيم كونية فعلية وليست مجرد حصان طروادة.

أطلق أكبر كتاب في العالم يحكي سيرة "محمد" صلى الله عليه وسلم

مجلس حقوق الإنسان: "العولقي" من أهم سفراء النوايا الحسنة

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 14 صفر 1435هـ - 17 ديسمبر 2013م
http://sabq.org/gELfde

فهد العتيبي- سبق- الطائف:
وضعت بعثة السلام والعلاقات الدبلوماسية التابعة للمجلس الدولي لحقوق الإنسان الدكتور محمد العولقي، ضمن قائمة أهم سفراء النوايا الحسنة في العالم، تكريماً لأعماله في مجالات عدة، أحدثها إطلاقه أكبر كتاب في العالم يحكي سيرة الرسول محمد، صلى الله عليه وسلم، بشكلٍ مبسطٍ ووسطي، دخل موسوعة جينيس للأرقام القياسية.
واستضافت دولة الإمارات الكتاب وعرضته في أماكن عدة في إمارتَيْ دبي وأبو ظبي.. وهناك دعواتٌ أُرسلت من دول عدة لاستضافة الكتاب.
و"العولقي" من مواليد السعودية وله إسهاماتٌ كبيرة في مجالي الإعلام والاقتصاد في المملكة وفي الإمارات، وهو حاصلٌ على خمس شهادات من موسوعة جينيس، وله عددٌ من المؤلفات والمقالات الصحفية.
وبادر العولقي بإعداد دراسة حول إعادة إحياء الدرهم والدينار الإسلاميين كمشروع يجسّد التاريخ الاقتصادي للأمة الإسلامية.

مؤسسة الملك خالد الخيرية تتسلم جائزة "شايو" لحقوق الإنسان

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 14 صفر 1435هـ - 17 ديسمبر 2013م
http://alhayat.com/Details/582953

الرياض - أحمد غلاب
قدمت مندوبية الاتحاد الأوروبي في المملكة جائزة «شايو» لتعزيز حقوق الإنسان في منطقة الخليج العربي في عام 2013 لمؤسسة الملك خالد الخيرية، لعمل المنظمة في مجال مكافحة العنف المنزلي بالمملكة، وإطلاقها حملة «وما خفي كان أعظم»، إضافة إلى إعدادها مشروع قانون «الحماية من الإيذاء» الذي أقره مجلس الوزراء السعودي قبل أشهر.
وسلّم سفير الاتحاد الأوروبي لدى المملكة والخليج آدم كولاخ الجائزة أمس للمدير العام للمؤسسة الأميرة البندري بنت عبدالرحمن الفيصل، في حفلة أقيمت بمقر السفارة في الرياض.

وقالت الأميرة البندري في تصريح إلى «الحياة» أمس: «نحن فخورون بهذا التكريم، ويسعدنا أن يتم تكريم المؤسسة نظير الأعمال التي تقدمها، والمؤسسة عملت واجبها، ونحن نحاول بقدر الإمكان تبني القضايا الاجتماعية ونبرزها ونبحث لها الحلول أيضاً، وفخورون أن يأتي تكريمنا ونحن مؤسسة وطنية».
وأضافت: «مبادراتنا لها صدى إيجابي في المجتمع، ومعظم الناس الذين تواصلوا معنا كانت ردود أفعالهم إيجابية، وأعتقد أن السبب في ذلك هو أننا جهة سعودية نتكلم للمواطن والمواطنة مباشرة عن قضية تخصنا». وأكدت أن التوعية في المجتمع السعودي أصبحت أكثر من أي وقت سابق، وقالت: «الأكيد أن التوعية في تعزيز قيم الإنسان ومحاربة العنف زادت أكثر من أي وقت مضى، ولدينا الآن هيئة لحقوق الإنسان وجمعية وطنية لحقوق الإنسان، والأمر اختلف عمّا كان عليه قبل 10 أعوام تقريباً، وهو ما نلمسه»، مشيرة إلى أن المؤسسة ستواصل تقديم خدماتها ودوراتها لأبناء المملكة بمختلف مناطقهم.
إلى ذلك، قال سفير الاتحاد الأوروبي لدى المملكة آدم كولاخ إن سفارته جزء من نشاطها هو العمل مع مؤسسات المجتمع الخيرية والممثلين عنها في المملكة، ومن ضمنها تقديم جائزة حقوق الإنسان «شايو». وأكد السفير كولاخ لـ «الحياة» أن «الجائزة ليست ربحية، ولها أهداف اجتماعية»، مضيفاً: «ندعم عمل مؤسسات المجتمع المدني، ونسهم في أن يحصل المجتمع على صورة من نشاط المؤسسات الإيجابية». وتابع: «أحياناً تغيب عن الناس نشاطات المؤسسات على رغم أهميتها، والجائزة ستعزز قيم حقوق الإنسان لأهميتها».
وحول مسيرة عمل حقوق الإنسان في المملكة وتعزيزها، قال السفير الأوروبي: «رصدنا نحن كسفراء في الاتحاد الأوروبي في المملكة تقدماً مهماً في الأعوام الماضية في مجال حقوق الإنسان في المملكة، ونتعاون بشكل عملي ويومي مع مؤسسات حقوق الإنسان في المملكة (الحكومية والأهلية) ونحترم أعمالهم، ونرى انعكاساً واضحاً لهذا العمل في المجتمع، وعمل مؤسسة الملك خالد مثال جيد،... لأنهم يساعدون الجميع حتى المؤسسات الأخرى لتطوير وإعادة الهيكلة القانونية للمؤسسات».

كاريكاتير

المصدر: جريدة الرياض
الثلاثاء 14 صفر 1435هـ - 17 ديسمبر 2013م

http://www.alriyadh.com/2013/12/17/article893216.html

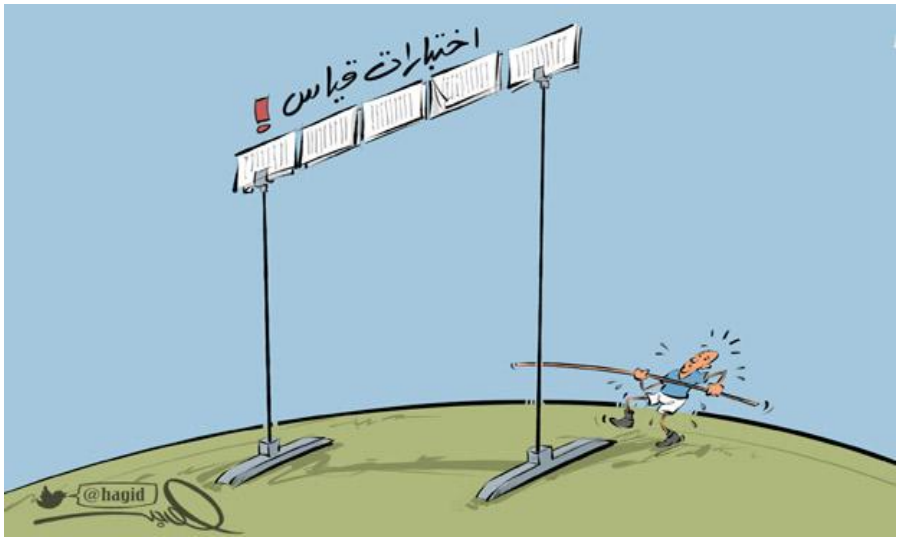

المصدر: جريدة الجزيرة
الثلاثاء 14 صفر 1435هـ - 17 ديسمبر 2013م

http://www.al-jazirah.com/2013/20131217/cartoon.htm?car=haged